

وجهات نظر أميركا اللاتينية  
في مجتمع المعلومات والمعرفة:

المقاربات المختلفة وتأثيراتها في السياسات

آنّا لاورا ريڤوار

نقلها إلى العربية: محمد أحمد شومان

وثيقة أُعدت لـ:

معهد العالم الثالث (ITeM)

يعبّر معهد العالم الثالث عن امتنانه وشكره لمركز بحوث التنمية الدولية على تمويله هذا البحث

## المحتويات

1. مُدخل ..... 3
2. العناصر المفاهيمية لفهم مجتمع المعلومات والمعرفة في أميركا اللاتينية ..... 4
  - تعريف مجتمع المعلومات والمعرفة ..... 4
  - التممية الطرفية ضمن مجتمع المعلومات والمعرفة ..... 7
  - خصائص مجتمع المعلومات والمعرفة في أميركا اللاتينية ..... 9
  - نحو مقارنة لمجتمع المعلومات والمعرفة ضمن المنطقة ..... 10
3. آراء الأميركيين اللاتينيين في مجتمع المعلومات والمعرفة: مراجعة لوثائق تحضيرية ..... 13
  - آراء في مجتمع المعلومات والمعرفة ..... 13
  - خلفية: الوثائق السابقة على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (1999-2003) ..... 14
4. تحديد الموقف في أميركا اللاتينية والكاريفي حيال القمة العالمية لمجتمع المعلومات ..... 20
  - الاجتماع التقني التحضيري – "كيتو" ..... 20
  - مؤتمر "ريو دي جينيرو" الوزاري ..... 22
  - المسائل الرئيسية وتوصيف النقاش ..... 22
  - التنفيذ والمتابعة ..... 26
  - تنسيق النقاش ..... 27
5. استنتاجات عامة وتضمنات للسياسات ..... 29
  - التوصيات ..... 32
6. المراجع ..... 36

## 1. مُدخَل

تُعكس الوثائق الناجمة من المناقشات المثارة ضمن إطار عمل "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" (WSIS) مختلف المفاهيم المتعلقة بعملية إدماج "مجتمع للمعلومات" (information society, IS) ضمن المجتمعات المعاصرة. ومما يجدر ذكره المقاربات ووجهات النظر المشار إليها، نظراً لتأثيرها في تصميم الاستراتيجيات وتنفيذ السياسات، بما في ذلك التعريفات والآراء النظرية من وجهة نظر جميع المعنيين. وينبغي الأخذ في الحسبان أن تلك الآراء، المرتبطة بتعريفات مجتمع المعلومات في الاقتصاديات المتقدمة أو في البلدان الأساسية، ليست هي نفسها الموجودة في البلدان الواقعة على أطراف مراكز النفوذ العالمية.

فـ "مجتمع المعلومات والمعرفة" (Information & Knowledge Society, IKS) تقوده بلدان أساسية وتوجّه ديناميات السوق. وعلى بلدان الجنوب أن تبني استراتيجياتها التنموية الخاصة، حيث يميل الاتجاه الراهن إلى تجميعها على الأطراف، أو هو يقودها مباشرة نحو الاستبعاد.

وضمن السيناريو العالمي، تكشف أميركا اللاتينية، بوصفها قارة، التعايش في ما بين القطاعات المندمجة والمتكاملة مع شبكات النفوذ العالمي، القطاعات التي تبلغ ببطء أفضليات التقدم التكنولوجي والقطاعات المستبعدة على نحو واسع. وفي الوقت نفسه، وبالرغم من أن المنطقة تتسم بتبني النماذج التنموية ذات الخصائص والسمات المختلفة، وفق كل بلد وحكومة، تكمن الميزة الرئيسية في التبعية التكنولوجية (وحتى الاقتصادية) للاقتصاديات المتقدمة الأساسية.

ومن عجب، عندئذ، أن يُسأل: ما هي إمكانيات هذه البلدان كي يُعاد إدخالها في البنية الاقتصادية العالمية، وبالتالي للحؤول دون تزايد عدم المساواة ولتعزيز التنمية الاجتماعية؟ ما هي المقاربات والخيارات التي ينبغي اعتمادها للوصول إلى "مجتمع المعلومات والمعرفة"؟ وما هي مراكز التنسيق الاستراتيجية لـ "مجتمع المعلومات والمعرفة" في أميركا اللاتينية؟

يُفصّل بتعريفات "مجتمع المعلومات" المتداولة في القطاع الأكاديمي بأنه عبارة عن التغيّرات المتسارعة المرصودة في الاقتصاد والمجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد أحدثت الثورة -على حدّ ما يقول "كستيلز"- "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" (ICTs)، وجعلت الاقتصاديات تصبح أكثر استقلالية، فيما أُعيد بناء النظام الرأسمالي، الأمر الذي غيّر العلاقة بين كل من الدولة والاقتصاد والمجتمع. فعمليات الابتكار والتجديد التكنولوجي وقدرات المجتمعات على تبنيها تحدّد المدخل إلى الشبكات العالمية. وهذه العلاقات الجديدة تغيّر بنية عدم المساواة مسببةً تزايدها، في حين أنها تغيّر العلاقات بين مختلف البلدان في ما يعني هندسة متغيّرة (Castells, 2000).

ومن ناحية أخرى، يربط العديد من التعريفات، ضمن مجال الرأيين السياسي والعام، "مجتمع المعلومات" بالعمليات التكنولوجية، أو بنوع من المجتمع "الطوباوي". وستحدّد الآراء والمقاربات النظرية والمفاهيمية، التي يُلجأ إلى استقاء مسائل "مجتمع المعلومات" منها، مسارات تنمية مجتمع المعلومات في القارة، فضلاً عن الاستراتيجيات التنموية العائدة لبلدان مختلفة وأصحاب شأن معيّنين، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وليس ثمة تعريف ساذج أو حيادي، بل هو يراعي، بالضرورة، مفهوماً أو رأياً نظرياً في صدد المسألة المعنيّة. إنّ مميّزات التضمينات وطبيعتها وتأثيراتها على الممارسات والإجراءات الأيلة إلى التنفيذ ستعتمد على وجهة النظر التي نختار الانطلاق منها.

وهذه الورقة البحثية تستند في توجّرها إلى صياغة الأسئلة التالية: ما هي المقاربات التي ينبغي التفنّيش عنها و/أو مجابتهها في النقاشات الراهنة أو التي تلتها؟ وكيف تتعكس هذه المقاربات على وثائق فعاليات "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" التحضيرية المختلفة في أميركا اللاتينية؟ ما هي المواقف التي يجب توقّعها في ما يتعلق بالمسائل الرئيسية في المنطقة؟ ما هي الآراء ووجهات النظر في هذا الصدد؟ ما هي أنواع الممارسات والتوصيات والسياسات المرتبطة بذلك؟

## 2. العناصر المفاهيمية لفهم مجتمع المعلومات والمعرفة في أميركا اللاتينية

### تعريف مجتمع المعلومات والمعرفة

تعني "مجتمعات المعلومات والمعرفة"، كما أتت عليها في هذه الورقة، تلك المجتمعات الناتجة من العمليات التاريخية-الاجتماعية التي حلّتها العديد من الكُتّاب ووصّفوها، وتحدّدت أولاً عبر التغيّرات التي بدأت تحدث في المجتمعات الصناعية على امتداد السبعينات.

وقد أجرت أول التحليلات السوسيولوجية حول تحوّل المجتمع الصناعي "دانييل بل" Daniel Bell (1973) و"ألان توران" Alain Touraine (1974)، اللذان شدّدا على نشوء ما سُمّيَ "المجتمع المابعد صناعي" (Post-industrial Society). وقد بنيا فكرتهما على البيانات التي تشير إلى أنّ أكثر من نصف السكان الناشطين اقتصادياً منخرطون في القطاع الخدمي. وكما لاحظ الكاتبان فقد بدأت المعرفة لتوّها تضطلع بدورٍ مركزيٍّ بوصفها معزّزاً للتنمية ومثيراً لها.

في الوقت نفسه، ومن حقل الاقتصاد أساساً، بدأ تحليل ما سُمّيَ بـ "ثورة التكنولوجيا الإلكترونية الصغيرة" (microelectronic technology revolution). فخلال التسعينات بدأ علماء الاقتصاد – مثل "دوسي" (Dosi) و"فريمان" (Freeman) و"سويت" (Soete) – الكلام على نشوء نموذجٍ تكنولوجي جديد؛ وفي أواخر العقد نفسه قدّم "كاستلز" ثلاثيته "عصر المعلومات: الاقتصاد والمجتمع والثقافة"، وهي عبارة عن توصيف وتحليل شامل لما يُسمّى "مجتمع المعلومات" (Kasvio, 2001, p. 1-5).

تدأجج "مجتمع المعلومات والمعرفة" مع الاقتصاد القائم على المعرفة المكثّفة، الذي يتطوّر ضمن إطار النموذج التقني-الاجتماعي الجديد. وكما قال "كاستلز" موصّفاً، فقد كانت ثمة ثورة تجري ضمن المجتمع الناشئ من حيث تكنولوجيات المعلومات؛ فالاقتصاديات باتت أكثر استقلالاً، فيما شهد النظام الرأسمالي العالمي عملية إعادة بنائه. كما تغيّرت العلاقة بين كلّ من الاقتصاد والدولة والمجتمع، فيما ازداد نفوذ الرأسمال مقابل العمل، ولوحظ اتجاه نحو تقكُّك الدولة الراعية على النحو الذي عُرفت به. وفي السياق نفسه، كانت تجري عملية تزايد اللاتكافؤات وتفاضل الأراضي والحدود والثقافة أيضاً (Castells, 2000, 136-200).

ووفق "كاستلز" فإنّه في الصيغة المعلوماتية للتنمية يكمن مصدر الإنتاجية في تكنولوجية توليد المعرفة، وفي معالجة المعلومات، وفي اتصالات الرموز (symbol communication)<sup>1</sup>. وإنّ عمليات التجديد والابتكار التكنولوجية وقدرة المجتمعات التجديدية والابتكارية ستحدّد تجسدها في النموذج الجديد، فضلاً عن تجسّد تكاملها مع الشبكات العالمية واندماجها فيها. وبهذا، فإنّ الدخول إلى "مجتمع المعلومات" يتأطر بسياق بدئي، أوّلي، ويُشرطُ به.

وبالنظر إلى العملية، يلقي كلّ من "كورونا" و"جاسو" الضوء على خصيصتين مميّزتين أساسيتين لمفهوم "مجتمع المعرفة". فمن ناحية أولى، هناك أثر "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" العالمي منذ السبعينات ونفاذيتها المتنامية منذ التسعينات، وبصورة رئيسية على صعيد البلدان المتقدّمة. ومن ناحية أخرى، هناك التغيّرات الحادثة في دورة الإنتاج العلمي، حيث يُلاحظ وجود كِلا التّفاصُر والتّزايُد من حيث التّنوع (diversity) في العلاقات المعرفية بين مختلف المؤسسات المعنية أو المنخرطة (Corona and Jasso, 2005, p. 15).

<sup>1</sup> يميّز "كاستلز" بين صيغ الإنتاج (الرأسمالية، الدّولانية statism) وبين صيغ التنمية (الصّناعية industrialism والمعلوماتية informationalism). فصيغة الإنتاج تتحدّد بوصفها قواعد للتخصيص (appropriation) وللتوزيع والاستعمال الفوائض النابعة من البنى الاجتماعية المتأثرة مع عمليات الإنتاج (Castells, 2000, 136-200). ومن ناحية أخرى فإنّ صيغ التنمية هي: "... التداوير التكنولوجية التي يعمل العمل من خلالها على المادة لتوليد المُنتج، بما يحدّد بصورة نهائية وجوهرية مستوى الفائض وجودته. وكل صيغة من صيغ الإنتاج تتحدّد بعنصر يُعتبر أساسياً في تعزيز الإنتاجية في عملية الإنتاج ورعايته". (Castells, 2000, p. 47).

وتخترق المعلوماتية (informationalism)، من وجهة نظر "كاستلز"، كل المجتمعات. وفي أيامنا الراهنة، تتحول المعلوماتية إلى أمر غير منفصل، تجريبياً-اختبارياً، عن الرأسمالية، على الرغم من أن التحول نحو هذا النموذج الاجتماعي الجديد هو أبعد من أن يكون عملية متجانسة أو متطابقة، بالنسبة إلى البلدان المختلفة. أكثر من ذلك، فإن "المجتمع المعلوماتي" لا يُخترَلُ إلى اقتصاد معلوماتي/ عالمي، كونه واحداً من مستوياته فحسب. وبالرغم من أن تجربة "سيليكون وادي" (Silicon Valley) تُعتبر مرجعاً يجسّد نشوء مثل هذا المجتمع، ولكن لا يمكن استقراؤها باعتبارها نموذجاً اجتماعياً وثقافياً ومكانياً بالنسبة إلى بقية العالم. فالمجتمعات كلها تغدو متجسّدة على نحو مختلف، بما يوافق خصائصها الثقافية والمؤسسية؛ وهي ستصبح في المستقبل مجتمعات معلوماتية، وهذا هو منطوق اختراقها شبكات الثروات والنفوذ والرموز العالمية (Castells, 2000, p. 50-51).

وبالمعنى نفسه، يقول "كورونا" و"جاسو" إن "مجتمع المعرفة يُعرّف من خلال القدرة الاجتماعية المضاعفة، النابعة من الإمكانيات التكنولوجية العائدة لـ "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والتنظيم الاجتماعي للعلم والتكنولوجيا، بغرض حلّ المشكلات القديمة والجديدة الناشئة من الإنتاج والتكنولوجيا والديناميات الاقتصادية الجديدة. فمجتمع المعرفة على علاقة بكيفية خلق المعرفة وانتشارها ونقلها عقب نشوء النموذج التكنو-اقتصادي الحالي، الذي كان انطلق في السبعينات، ولم تغدُ أهميته وعظمته وثيقة الصلة إلا في تسعينات القرن العشرين" (Corona and Jasso, 2005, p. 11). في هذه العملية، كما يقول "ميركادو"، "استتبع نشوء التكنولوجيات الجديدة، من ناحية أولى، أشكالاً جديدة من التنظيم في ما يعني توليد المعرفة، وذلك بإعادة ترسيم الحدود بين البحث العلمي وبين التنمية التكنولوجية. وكما لم يحدث ذلك في السابق، بدأت المعرفة تُعامل باعتبارها سلعة" (Mercado, 2005, p. 237).

وكما أنه لا يجوز اختزال "مجتمع المعلومات والمعرفة" في مظهره الاقتصادي، كذلك لا يجوز قصر "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" وتحديدها بمظاهر توليد الإنتاج والمعرفة. فهذه التكنولوجيات تتيح اندماج البلدان في الشبكات العالمية، وتسهّل تدفقات المعلومات، وتقوّي التغييرات التنظيمية المختلفة أنواعها، وتجعلها أكثر فعالية. وباختصار، وكما بيّنت الدراسات المختلفة حول استخدام "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وأثرها وتطبيقها، فإنّ ميزات النقصانية، بالمعنى الزمني، ومواردها وأمثلة (optimization) إنتاجيتها يمكن أن تُجسّد وتُدمج في مختلف المجالات. وفي المقابل، قد يكون لذلك كله مضاعفات أو تأثير على مظاهر التنمية الأخرى، كالتعليم والصحة وإدارة الدولة.

بيد أنّ التحول الكامن، المحتمل، يجب ألا يُربط بمجرد تجسّد "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" ودمجها في أيّ من تلك المجالات. وكما أشير آنفاً، فإنّ الابتكار هو عبارة عن عملية مركّبة تتضمّن تغييرات في العلاقات الاجتماعية، فضلاً عن تكامل اللاعبين الجدد المختلفين.

في هذه الفترة التاريخية، تنمو الحاجات إلى الابتكار مع مرور الزمن، وهي تتركز على القطاعات الأكثر تعوّلاً والأعلى تنافسية التي تحتضن مستجدّات وتكيّفات المنتجات والأفكار، التي تستهدف السوق الجديدة. فالابتكار يجسّد نشاطاً معرفياً بارزاً، وبرغم أنّ البحث المنهجي (formal research) يشكّل دعامة إنتاجها، إلا أنّنا نرى النظام يتوسّع. فأصحاب الشأن المعنيون تنوّعوا وأماكن الابتكار تتضاعف، وكذلك المستخدمون والناس غير المتخصصين والعمال، إلخ... (Corona and Jasso, 2005, p. 16).

<sup>2</sup> لكلا جانبي المعلومات والمعرفة عناصر حاسمة في كل النماذج، حيث تقوم عملية الإنتاج دائماً عليهما. كان ذلك خاصاً ومميّزاً للصيغة التنموية المعلوماتية، وكان ثمة "فعل للمعرفة على المعرفة نفسها بوصفها مصدر إنتاج رئيسياً". وكما أشير أعلاه، فإنّ الوصول أو النفاذ إلى تلك الشبكات ودينامياتها وشمولها ليس أمراً معيماً، بل إنه يحدث ضمن سياق من عدم المساواة المتنامي. فمعالجة المعلومات تتركز على تحسين تكنولوجيا معالجة المعلومات، باعتبارها مصدراً للإنتاجية، ضمن دائرة فعّالة قوية من التّأثير (interaction) في ما بين مصادر معرفة التكنولوجيا وتطبيق هذه الأخيرة، بغية تحسين توليد المعرفة ومعالجة المعلومات (Castello, 2000, p. 47). ويميّز "جاسو" و"كورونا" بين المعلومات وبين المعرفة؛ فالمعلومات قد تكون "معرفة ماذا" know what، في حين أنّ المعرفة قد تشمل كلتا: معرفة الـ "لماذا" Know why و معرفة الـ "كيف" know how.

وبالمعنى نفسه، يحدّد "أروسينا" و"سوتز" أربعة اتجاهات تميّز الوضع الراهن في ما يتعلق بالابتكار: (i) "تسارع الابتكار والتجديد"؛ (ii) العلاقة المتنامية بين البحث العلمي والتنمية التكنولوجية والابتكار؛ (iii) الأهمية الاقتصادية للمعرفة؛ (iv) الاستقطاب الاجتماعي الذي أحدثته الاتجاهات السابقة" (Arocena and Sutz, 2003, p. 77).

إنّ التركيبيّة والتعقيد المضمّنين في تحليل الابتكار -كون هذا الأخير نتيجة للتأثر الاجتماعي- ينعكسان في تعريف الابتكار نفسه: "إنّ الإمكانية التقنية للقيام بأمر جديد لا تنتج في حدّ ذاتها ابتكاراً ما، الذي هو مدخل فعال للجِدّة (novelty) في مجال عملي معيّن. وهكذا، يبرز الابتكار بوصفه نقطة التقاء أو تمثيل في ما بين القدرة الكامنة المحتملة على القيام بشيءٍ جديدٍ وبين فهم الفرصة أو الضرورة للاستفادة من مثل هذه القدرة. وعلى العموم، فإنّ مثل هذا التمثيل ينبع من العلاقة في ما بين مختلف اللاعبين: فهو، إذًا، ظاهرة تأثر اجتماعي" (Arocena and Sutz, 2003, p. 20-21).

وتبيّن العناصر المختلفة أعلاه الشروط غير المتساوية الموجودة في ما يعني التنمية التكنولوجية والقدرات باطنة النمو (endogenous capacities) على بناء مجتمعات المعرفة. وبإيجاز، يمكن الاستنتاج أنّ عدم المساواة في ما يعني الأوضاع المتعلقة بمجتمع المعلومات والمعرفة يستوي على صعيدين مختلفين:

- (i) بالنظر إلى الخصائص التاريخية والبنوية لمجتمع ما وتمفصل اللاعبين على الابتكار التكنولوجي؛
- (ii) عدم المساواة الذي يفرضه انبناء العلاقات الاقتصادية الدولية والنفوذ الجاري، كنقطة انطلاق للمجتمعات الضعيفة.

هذا، وتشمل عملية الابتكار مختلف اللاعبين. فهي لا تشمل فقط أولئك الذين ينتجون الابتكارات وأولئك الذين يتلقونها أو يطبقونها، بل تشمل أيضاً أولئك الذين يشجعونها ويضطلعون بدور الرابط بين ابتكار وآخر. فاللاعبون الذين يقومون بهذه الأدوار يمكن العثور عليهم في مختلف المؤسسات العامة والخاصة والاجتماعية. فعمليات الدمج أو التجسيد التكنولوجي -باعتبارها عمليات اجتماعية كما هي عليه- تتسم بكونها مرگبة ومتنوعة، إلى جانب كونها، وفي الوقت نفسه، خاصة وتمفصلة على أبعاد المجتمعات التكوينية (constitutive dimensions).

ويجب ألا يُحدّد "مجتمع المعلومات والمعرفة" بمظهره الاقتصادي، ذلك أنّ التحوّلات المشمولة تتسع لتشمل كل مجالات المجتمع. ولقد تحسّنت الظروف التكنولوجية لتبادل متزايد، استناداً إلى ضغوط الزمان/المكان. وأحدثت هذه التغيّرات تقارباً جديداً بين البشر، بناءً على تدفّقات الاتصالات والمعلومات الجديدة. بيد أنّ ترويج هذه التقدّمات وتشجيعها والوصول والتفّاذ إليها تتوزّع بين سكان العالم على نحو غير متساو، سواءً أمينٌ وجهة النظر التكنولوجية أم من جهة تنوع محتوى تضمّنها (inclusion) وإنتاجها. فمجتمع المعلومات والمعرفة يتضمّن مفارقة أو تناقضاً (paradox) أساسياً حاسماً: ففي سياق تكامله ينقسم؛ وفي سياق تعزيز تضادّ أجزائه وتعزيز وحدته يحدث الاستبعاد أو الإقصاء (exclusion) (Bauman, 1998, p. 8).

وكما أورد "رايا" و"ميرينو" (Raya and Merino, 2004) في ما يتعلق بالعلاقة التكرارية التواترية (recursive relationship) بين الاقتصاد وبين العوامل الاجتماعية في "مجتمع المعرفة والمعلومات"، "يمكن القول إنّ الاقتصاد المعلوماتي هو إقصائي بالقوة (بالإمكان) (potentially)، بحيث يُنتج التباعد بين المنتجين وبين اللاعبين الزائدين غير الضروريين (Castells, 1996). بهذا المعنى، كان من الواضح أنّ مبادئ التجارة القائمة على الربح تؤدي إلى بُنى اجتماعية ضعيفة الحصانة، حيث يوضع جزءٌ من السكان في موقع أو خطر الاستبعاد، الأمر الذي يُسبّب مضاعفات سلبية على التنمية الاقتصادية لتلك البلدان، طالما أنّ مجتمع المعلومات يحتاج لأن يكون فيه قوة عاملة عالية التأهيل

والتدريب حتى يتمكن من التنافس في السوق العالمية" (Ansi, 1996; Esteve, 1997; Riach, 1997).

إنَّ الخطر الذي تفرضه الحلقة المتينة الجامعة بين كلِّ من مبدأ السوق الربحي والإقصاء الاجتماعي والصعوبات التنموية في اقتصاد المعلومات يشكل عامل إنذار بالنسبة إلى البلدان التي تكشف مؤشَّراتها عن هذا الميل، كما هو الأمر في حالة بلدان أميركا اللاتينية.

وبحسب التحديد المستنتج، ثمة أربع نقاط تنسيقية يمكن وضعها بغية تحليل مجتمع المعلومات والمعرفة:

1. إنَّ التغيُّرات المتعلقة بعمليات توليد المعلومات والوصول (أو النَّفَاز) في المجتمعات المعاصرة سهَّلتها التغيُّرات التكنولوجية التي أعادت صياغة مسائل الملكية، والحق في المعلومات، وعمليات عمل محترفي المعلومات، ودور وسائل الإعلام و"الإنترنت" وغير ذلك.
2. التحوُّلات الحاصلة في الاتصالات والتغيُّرات التنظيمية ذات الصلة، في ما يعني: العمليات الاقتصادية (الإنتاجية، المالية، المتصلة بتنظيم العمل) والحكومات (إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات، الإدارة، العلاقات مع المواطنين) والعلاقات الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية (أشكال المشاركة الجديدة وجمعة socializing المجتمعات الفعلية الواقعية ونشوتها).
3. توليد المعرفة واستخدامها. على هذا المستوى يضطلع التعليم، كما العلم والتكنولوجيا والنظم الابتكارية، بدور مركزي، بما في ذلك مختلف اللاعبين من منتجي المعرفة ومستهلكيها على حدِّ سواء.
4. "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" (ICTs)، وهي تمثِّل العنصر الجوهري الأساسي للعمليات في صيغة التنمية المعلوماتية. ولذا، فإنَّ خصوصيتها، بمعنى أشكال نشرها واستخدامها وإنتاجها، تستحق دراسات خاصة.

سنركِّز في هذه الورقة على النقاط 2 و3 و4 وعلى تأثرها في ما بينها ومع بعضها، نظراً لحقيقة أنها تمثل عوامل بالغة الأهمية في ما يتعلق بإمكانيات تنمية البلدان الطرفية ودخولها في مجتمع المعلومات والمعرفة وهي مسلحة بالتنمية الاجتماعية.

وبالرغم من أنَّ التغيُّرات -لجهة التعاطي مع المعلومات وتداولها للذين تستند إليهما النقطة الأولى- تتسم بالأهمية الشديدة بالنسبة إلى دينامية المجتمعات وتزايد تعزُّز أهميتها السياسية، فالمطلوب هو تحليل أوسع وأطر عمل مفاهيمية أكثر خصوصية. وهذه المسألة تعالج بعمق في الوثائق الأخرى.

### التنمية الطرفية ضمن مجتمع المعلومات والمعرفة

يُعيدنا بعض الأسئلة المتعلقة بالعلاقة التي تربط بين "مجتمع المعلومات والمعرفة" وبين التنمية إلى النقاشات السوسولوجية حول إمكانات التنمية في البلدان المتخلفة. وحتى المصطلحات المستخدمة تأخذ في اعتبارها وجهة النظر التي تُحلَّل بها هذه المشكلات<sup>3</sup>. هل يمكن تنمية البلدان المتخلفة؟ يبدو أنَّ هذا السؤال التقليدي يكتسب معنىً جديداً ضمن سياق إطار عمل التغيُّرات المذكورة أعلاه في الاقتصاد وفي المجتمع.

إنَّ نتائج أثر تكنولوجيات المعلومات والمعرفة ووثاقه الصلة التي اكتسبتها المعرفة بوصفها عامل إنتاج، تطرح السؤال التالي: هل يمثل الوضع الجديد نافذة جديدة أمام فرص تنمية المجتمعات الجنوبية؟ في مرات عديدة كمننت وراء هذا السؤال رغبة مختلف اللاعبين الاجتماعيين في العثور على مسار يمكن أن يسمح بتحسين ظروف السكان المعيشية.

<sup>3</sup> يؤخذ في المصطلحات التالية في عين الاعتبار هذا التنوع: بلدان أساسية/ طرفية، شمال/ جنوب؛ بلدان متطورة/ متخلفة؛ بلدان متقدمة/ نامية؛ إلخ...

وبالرغم من ذلك، ثمة بضع إشارات تدل على أنّ ذلك يمكن أن يكون الاتجاه، وأنّ المراجع التجريبية تشير إلى الاتجاه المعاكس. وكما يبين الدليل، يبدو أنّ الاقتصاديات تشجّع بثبات القوانين العالمية التي تعيق إمكانيات التنافس وتقلص إمكانيات تنفيذ المبادرات الآيلة إلى تشجيع تنمية البلدان الطرفية أو تسهيلها.

ولا يبدو أنّ "مجتمع المعلومات والمعرفة" -على الأقل في نسخته الرأسمالية المعلوماتية الراهنة- يواكب التنمية جنباً إلى جنب. فكما دللت تقارير التنمية البشرية -التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2001)- فقد تراقف حدوث تقدّم البشرية التكنولوجي مع تزايد عدم المساواة والفقر أشكال الاستبعاد الجديدة. وبرغم وضوح الفوائد التي نجمت عن التطور التكنولوجي -وقد قوّاها انتشار التقدّم السريع- إلا أنّ ثمة استقطاباً بارزاً بين المجموعات التُخَيَّبة المتمنّعة بالوصول إلى فوائد العملية وبين جماهير السكان العريضة المستبعدة.

وعلى المستوى العالمي، ينتج عدم المساواة هذا فجوات كبيرة بين البلدان، ولكّنه موجود أيضاً ضمن كل مجتمع ومدينة ومنطقة. والوصول إلى العناصر الأساسية، كالصحة والتعليم والدخل، يصبح غير متساو أكثر فأكثر بالنسبة إلى السكان، بحسب البيئة الاقتصادية التي ينتمون إليها. فالبلدان الأغنى تحتكر معظم الأفضليات والمنافع المهمة الناجمة من التقدّم التكنولوجي، في حين تظل البلدان الأفقر مستبعدة عملياً. وقد شدّدت منظمات كالأأم المتحدة على الحاجة إلى خطوات عالمية ووطنية ترمي إلى تقويم هذه الاتجاهات وتصحيحها (UNDP, 2001).

هذا، ويناقس "كاستلز" أنّ هذه الاتجاهات العالمية لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي المتناميين هي جزء من بنية شبكية معقدة وغير متناظرة في إعادة توزيع الثروة والنفوذ، ويقول إنّ هذه العملية تكشف عن دينامية مزدوجة. "فمن ناحية أولى، تُربط قوى البلدان والسكان القيمة بالشبكات العالمية التي تخلق القيمة وتستولي على الثروة. ومن ناحية أخرى، فكل ما ومن يفتقر إلى التمتع بالقيمة أو يتوقف عن التمتع بها، وفق ما يتمّ تقويمه ضمن الشبكات، يصبح منفصلاً عن الشبكة، وبالتالي يكون عرضة لأن يُردّل ويُطرح. والوضع ضمن الشبكات يمكنه أن يتعدّل مع الوقت، إما بإعادة تقويمه أو بإسقاطه. وهذا يجعل البلدان والمناطق والسكان في حركة ثابتة تُترجم إلى عدم استقرار مسنّحت بنويماً" (Castells, 2000, p. 171).

بيد أنّه على مستوى البلد ووفق الدليل الذي حلّله "كاستلز" و"هيمنانين" ثمة علاقة مباشرة وضرورية بين "مجتمع المعلومات والمعرفة" وبين تزايد عدم المساواة لا يمكن تمثيلها أو بناؤها. فقد كابد تنفيذ النموذج التقني-الاجتماعي سماتٍ مختلفة بحسب تاريخ كل بلد وخصائصه. ففي حالة الولايات المتحدة جرت العملية بالتوازي مع زيادة عدم المساواة الاجتماعية ومعه؛ في حين جرت في سنغافورة جنباً إلى جنب مع العملية السلطوية، وفي فنلندا تعايشت مع دولة الرعاية ومع تناقص عملية الإقصاء الاجتماعي (Castells and Himanen, 2003, p. 18-21).

### خصائص مجتمع المعلومات والمعرفة في أميركا اللاتينية

يتفاوت الموقع والتأثر بين كلٍّ من المناطق الوسطى والمناطق الطرفية تفاوتاً يبيّن في السياق العالمي الراهن. هذا، وتعَدُّ مورفولوجية الشبكة الخاصة وهندستها المتغيّرة المراكز والأطراف بصورة دائمة. وفي الوقت نفسه، تظل وحدة "الدولة-الأمة" التقليدية موضع تساؤل في ما يعني هذا التحليل، إذ أنّه من الممكن العثور على بلدٍ "طرفي" محاط ببلدان "مركزية" (أو "أساسية" "core")، فضلاً عن وجود بلدان "مركزية" ضمن بلدان "طرفية". وفي حالة أميركا اللاتينية فإنّ لهذا الضرب من إعادة التشكّل (reconfiguration) آثاراً نوعية خاصة.

وهناك عناصر تاريخية تسبّب الاقتحام البيئي للنظام العالمي الذي يحمل الوثبة اللاتينية الأميركية إلى مشاقّ "مجتمع المعلومات والمعرفة". فهذه المجالات مرتبطة بإنتاج المواد الأولية كان لها اقتحام طرفي على مستوى العالم، الأمر الذي نجم عنه استثمار متدنٍ في البحث والتدريب والابتكار باطني النمو. وفي هذا الموضوع يقول "أروسينا" و"سوتز": تميل العولمة المعاصرة للإنتاج العالمي نحو بنية توزيع مزدوجة، مرَكزةً بذلك التدريب المكثف والمتقدّم في العلم والتكنولوجيا في الشمال، في حين تنتشر مهام المناطق الجنوبية الأكثر إنتاجاً مع مشاركة متدنية من الأنشطة المحلية مكثفة المعرفة. وبهذا المعنى، يبدو أنّ المنطقة الجنوبية من أميركا اللاتينية تتجه إلى إعادة اقتحام طرفي محدث في الاقتصاد العالمي" (Arocena and Sutz, 2003, p. 167).

ويبيّن تحليل مختلف المؤشّرات الاقتصادية الكلية (الماكروية) أنّ المنطقة ليست متجهة في الاتجاه السليم في مواجهتها هذه التحدّيات. وثمة دليل بالعودة إلى الأنشطة الأولية في معظم القطاعات الاقتصادية على زيادة في الصادرات القائمة على استغلال الموارد الطبيعية وإنتاج السلع الأولية وارتفاع غير متناسب في واردات السلع المصنّعة. فنحن نتعامل، هنا، مع نموذج تنمية إنتاجية غير مستدامة (Meracado, 2005, p. 239). لقد جرى تجسّد التكنولوجيا من خلال الشركات عابرة الحدود على هيئة إحاطات وانسواءات، بدلاً من أن تكون نتيجة تنمية باطنية النمو. ولم تنجم الحاجة إلى التكنولوجيا من تنوع قطاعات الاقتصاد يمكنها تعزيز الروابط مع الجامعات والمعاهد التكنولوجية كيما تتعرّز حلقة متينة تجمع بين الخلق والابتكار والاستثمار. كما لم تُحدّد الدولة سياسات ترمي إلى تعزيز النظام الوطني تربط الابتكار أو التكامل بالنظام العالمي (Moguillansky, 2003, p. 79).

وبهذا المعنى، إذا كانت "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" تمثّل العنصر الأساسي للنموذج التكنولوجي الجديد، فضلاً عن كونه "العنصر الرئيسي لتعزيز الإنتاجية في عملية الإنتاج"<sup>4</sup>، أو "الفجوة الرقمية" ("digital gap")، أو الوصول التفاضلي إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات<sup>5</sup> - يمثّل خاصرة ضعيفة أخرى لاستراتيجيات التنمية في بلدان أميركا اللاتينية. فحيازة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" تصبح، عندئذٍ، أمراً أساسياً لتنمية بلدان أميركا اللاتينية، وخصوصاً ضمن سياق متنامٍ من عدم المساواة.

وينتج المظهر الرئيسي الآخر من الحاجة إلى تقليص حلقة العلم-الإنتاج، بما يسرّع عملية الابتكار. إنّ علاقة وثيقة بين طلب المعرفة وبين توليدها ضرورية، حيث إنّ هذه التقاربية تنجم أيضاً من الطابع المؤسسي والصلة بين اللاعبين ضمن النظام. وكما بيّن "ميركادو" فإنه في حين أصبحت الشركات الكبرى في البلدان المتقدّمة منخرطة بنشاط في البحث، وتعتبر المعرفة أصلاً رئيسياً من أصول عملها وبقائها واستمرارها، تستمر أميركا اللاتينية في طلب نوع العمل البحثي الذي ينتج معرفة "مفيدة"، دون أن تتحمّل أيّ مسؤوليات مالية بل تقديرها تقديراً كلامياً فحسب (Mercado, 2005, p. 238).

وبحسب "أروسينا" و"سوتز"، فإنّ نشوء ما يُسمّى "نظم الابتكار الوطنية" يعكس العلاقات الموجودة قبلاً والمتحدة بين اللاعبين. بيد أنّ هذه النظم في البلدان النامية تحدث مساحات متقدمة مألوفة أو

<sup>4</sup> Castells, 2000, p. 47.

<sup>5</sup> الوصول، إنتاج التجهيزات الصلبة واستهلاكها، والبرمجيات، والمحتويات، و"الإنترنت"، والقدرات الضمنية، إلخ...

تعبيرات عن رغبات، وليس بوصفها نظاماً مؤسسية ملموسة. فالعلاقات الابتكارية ليست منسقة، والترابطات بين القطاعات المختلفة هي على الأغلب خالصة الشكلانية، في حين أن النظام المؤسسي الموجود، حتى في العديد من الأوقات، هو ببساطة نسخة عن ذلك الموجود في البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى، غالباً ما "تعكس السياسات غياب الإجماع حول الدور الذي اضطلع به البحث نفسه، نتيجة لتعارض كاذب بين المعرفة المكيفة الأجنبية وبين خلق المعرفة الخاصة بها" (Arocena and Sutz, 2003, p. 157).

في هذا السيناريو، يُعامل مع الضعف غير العادي وانعدام شفافية الآليات المؤسسية الموجودة في أميركا اللاتينية بوصفها عاملاً يؤخر التنمية الاقتصادية-الاجتماعية ضمن السياق المعلوماتي. ويقول "ف. كالديرون" إن النظام المؤسسي الضعيف في بلدان أميركا اللاتينية والأزمة الطليعية في المشروعات الوطنية وأزمة هوية "الدولة- الأمة"، المترابطة مع خسارة السيادة الحاصلة والتشرد الاجتماعي-الثقافي، هي عناصر تكوّن هذا الواقع الجديد. كما يشير الباحث نفسه أيضاً إلى أهمية المجموعات النخبية مع "ثقافة مسؤولة" معيّنة "حيث يسود منطق الإنتاج على منطق الاستهلاك". وثمة شرط آخر قد يكون درجة معيّنة من الجهوية بإزاء التنمية العلمية والتكنولوجية وسلوك أصحاب الشأن المعنيين الرئيسيين المتناسك المنسجم. وبهذا المعنى، تُستنتج أهمية النخب السياسية ومجموعات الأعمال (Calderón, 2003, p. 398, 399).

وفي هذا المجال يقول "ميركادو" إن "المنطقة تواجه أربعة تحديات رئيسية: تحدياً تكنولوجياً يتسم بإنتاج أهد وأكثرت تركيباً؛ وتحدياً مؤسسياً يتسم بمساحات معززة لتشجيع تنمية التكنولوجيا والمعرفة العلمية؛ وتحدياً اقتصادياً-إنتاجياً يتسم بنفوذ هائل من جانب الشركات عابرة الحدود؛ وتحدياً سياسياً-أخلاقياً يتحدد بموجبات التنمية المستدامة" (Mercado, 2005, p. 239).

### نحو مقارنة لمجتمع المعلومات والمعرفة ضمن المنطقة

يُعتبر "مجتمع المعلومات والمعرفة" في الوقت الراهن نظرية عامة، مشتركة، متواترة، تُوصف بها المجتمعات الحالية. فيه تُسمى المجتمعات التي تعاني مخاض التغيير بمرور الزمن: "مجتمع المعلومات"، "مجتمع المعرفة"، "مجتمع المعلومات"، "المجتمعات المابعد صناعية"، "مجتمعات المعرفة"، "مجتمعات التعليم"، "مجتمع المعرفة الرأسمالي"؛ وهي كلها على علاقة بدورها بمستوى الاقتصاد: "الاقتصاد الجديد"، "الاقتصاد القائم على المعرفة"، "الاقتصاد المعلوماتي".

ويتضمن كل واحد من هذه التعريفات نقاشاً يتناول عمق التغييرات الجارية وأهميتها، في حين يتضمن كذلك تشكيلة متنوعة من المفاهيم. هذا، وترمي بعض الآراء ووجهات النظر إلى بذل الجهود لتعريف التغييرات وتحديداتها وتوصيفها، فيما تشمل آراء ووجهات نظر أخرى على قيمة ضمنية، وبذلك تصنف المجتمع الذي يتعين بناؤه وتحقيقه. كما تتنوع الاستراتيجيات، أيضاً، بحيث يمكن وضعها من خلال التغييرات التي تطرأ على علاقات النفوذ -سواء أكانت محلية أم عالمية- أي بواسطة السياسات التي يمكن أن تسمح ببلوغ مرحلة حققتها مجتمعات أخرى.

وقد خلصت دراسة أجرتها "المفوضية الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبي" (ECLAC) في التسعينيات (ECLAC, 1995, p. 196)، بعد الإشارة إلى تعقيد إدماج التكنولوجيا بعمليات العمل، إلى أن "هناك أسباباً كافية للإبقاء على فكرة أن إدماج التكنولوجيات الجديدة يمكن أن يضيف مكونات جديدة إلى المشكلات القائمة على المساواة، وأن يزيل أخرى، معدلاً أنماط النزاع ومغيّراً ديناميات عمليات توزيع المنافع الاجتماعية، علماً أن درجة المساواة تعتمد في النهاية على العمليات الجارية على المستوى السياسي".

وكما أشير آنفاً، فإن العامل التاريخي الحاسم في تسريع نموذج تكنولوجيا المعلومات وثقافته (أي جعله يسلك أفضية channeling) وتشكيله وصوغه كان/ أو هو عبارة عن عملية إعادة بناء رأسمالية. فقد كانت الثورة التكنولوجية مفيدة لعملية إعادة البناء هذه، وأما تمييزها فيوجهها منطلق الرأسمالية المتقدمة

ومصالحها، علماً أنه ينبغي عدم اختزالها بمجرد تظهر مثل هذه المصالح (Castells, 2000, p. 43).

ومن الضروري أن نحلل أيّ التعريفات والتحديدات والمقاربات يجري التّواجه معها في النقاش المعاصر الذي يتصدّى لمجتمع المعلومات والمعرفة، ذلك أنّ هذا ليس مجرد نقاش أكاديمي فحسب؛ بل على العكس من ذلك، فهو يحتوي تضمينات كبرى في ما يعني توجيه الممارسات والسياسات ومدى انتشاره الكبير على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وبهذا المعنى، فإنّ وجود المقاربات المتنوّعة، وتحليلها في الوثائق والإعلانات الناجمة من مختلف الفعاليات والاجتماعات، يحسب حساباً للاتجاهات السائدة ونتائجها الكامنة المحتملة.

وفي المراحل المبكّرة من عملية إدماج النموذج الجديد، كانت هناك مقاربات قائمة على تقاؤل قوي لجهة إمكانيات "مجتمع المعلومات" في ما يتعلق بالتنمية البشرية، ولم تكن منطقة أميركا اللاتينية غريبة عن هذا الواقع. فبحسب "تيديسكو" حلّت الرّؤى الأكثر تعقيداً، حول تأثيرات الديمقراطية العائدة لأنساق التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الجديدة القائمة على المعرفة والمعلومات، محلّ التقاؤل البدئي الأولي (Tedesco, 2000, p. 15).

وتميّز "سالي بورش" بين مقاربتين مبنيتين على نظريتين مختلفتين هما: "مجتمع المعلومات" و"مجتمع المعرفة". فهي تناقش أنّ مفهوم "مجتمع المعلومات"، باعتباره بناء سياسياً وإيديولوجياً، تطور في اتجاه العولمة النيوليبرالية، التي يقوم هدفها الرئيسي في تسريع إنشاء سوق عالمية مفتوحة "ذاتي" الإدارة والتنظيم. وقد اكتسب هذا قوة في التسعينات في ضوء "الشبكة العالمية" ("الإنترنت") وتنمية "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وبدأ يتممّ بالوجود في المؤسّسات العالمية والدولية المختلفة: كمجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي و"منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية" و"البنك الدولي" والأمم المتحدة، إلخ...

ضمن إطار العمل هذا، يتمثّل "مجتمع المعلومات" بالعلاقة في الميزات التفضيلية التي يُحدثها التقدّم التكنولوجي، على الرغم من أنّ الحاجة إلى جسّر (ردم) التقسمة الرقمية (digital divide) ضرورية. ووفق هذا الباحث، نشأت نظرية "مجتمع المعرفة" باعتبارها بديلاً من "مجتمع المعلومات" وروّجتها الدوائر الأكاديمية مع ترجيعات حدثت في "اليونسكو" التي تبنت نظرية "مجتمعات المعرفة". وفي الوقت الذي سيربط فيه "مجتمع المعلومات" بالمظاهر التكنولوجية، فقد يتضمّن مجتمع المعرفة أيضاً بُعدَ التحول الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والمؤسّسي من وجهة نظر أكثر تعددية في التنمية.

فمن وجهة نظر "بورش"، ليس الأمر متعلقاً بكل مجتمع يتبنّى التكنولوجيات ليتمكن من الوصول إلى "مجتمع المعلومات" محدّد مسبقاً ويغدو جزءاً منه، بل إنّ الأمر المهم هو أن يُلائم كل مجتمع التكنولوجيات ويدمجها وفق أولوياته التنموية الخاصة. وتلقي الضوء على أربعة مكونات ضمن مجتمع المعرفة هي: المعلومات والاتصالات والمعرفة والتكنولوجيات، التي ينتج تفصلها المحدّد المجتمع الذي يُراد بناؤه. ثمّ تقول "بورش"، أخيراً، "إنّنا ندعم مشروع مجتمع حيث يشكّل كلٌّ من المعلومات منفعة عامة لا سلعة؛ والاتصالات عملية تشاركية وتأثيرية؛ والمعرفة بناءً اجتماعياً مشتركاً، لا ملكية خاصة؛ والتكنولوجيات دعماً لذلك كله، ودون أن تغدو نهاية في حدّ ذاتها" (Burch, 2005).

ويمكن تلخيص مختلف جهات النظر في ثلاث رئيسية: المقاربة الماقبل تكنولوجية؛ والمقاربة السائدة في منطق السوق؛ ومقاربة المركّب الاجتماعي. ففي المقاربة الأولى يُشدّد على دور التكنولوجيا المركزي بوصفها عاملاً تنموياً تُقصد به، على نحو رئيسي، "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، فتُقدّم، بالتالي، علاقةً خطيّةً بين كلا المظهرين. وقد تكون إمكانيات تنمية المجتمعات، وحتى الأفراد، وثيقة الارتباط بإمكانيات اتصالها بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوصول إليها، وبوجه خاص

ومحدّد، إلى "الإنترنت". وفي هذا المقاربة تضطلع السياسات بدور مهمّ في ترويج مثل هذا الوصول والتشجيع عليه، بحيث يصبح هذا منعكساً على عمليات التنمية المتكاملة.

ويجدر هنا القيام ببعض التوضيحات في ما يتعلق بدور التكنولوجيا في التحليلات الاجتماعية. فالدراسات حول التكنولوجيا تتعرض للحتميات (determinisms) التي اختزلت تفسيراتها بواحد بين العديد من الأبعاد التفسيرية الموجودة. فالحتمية التكنولوجية تحظى بأهمية حاسمة في الدراسات الاجتماعية، وضمنها تُعامل التكنولوجيا بوصفها عاملاً ذاتياً مستقلاً يشجع التغيير الاجتماعي ويعزّزه. كما شجّعت الحتمية الثقافية أيضاً التأويلات المُستعَرِّقة (أي المتمحورة حول العرق ethnocentric) للتكنولوجيات وتطبيقاتها.

بيد أن مقاربات نظرية وبحثية تولي أهمية لتعقيد ظاهرة التكنولوجيا وكيف تشكل هذه جزءاً من الديناميات الاجتماعية عبر التأثير بين مختلف العمليات المعنية. فالسياق التاريخي، أي الثقافة التي تولدت فيه مثل هذه الظاهرة ورُوِّجت؛ وديناميات النُفوذ -كلا النفوذيين المحلي والعالمي- التي منها انبثقت؛ وعلاقتها مع ديناميات السوق؛ واختراقها المؤسسي، وغير ذلك؛ كل تلك تُجسّد مكونات الابتكار. وهذه العوامل/المكونات تحد من انتشارها وأهميتها وتُعيقها. ولكن، قد لا يكون من الملائم اختزال الظاهرة بالأبعاد الواردة وتأسيس حتمية اجتماعية؛ ذلك أن للعناصر "التقنية الخاصة" أيضاً ديناميتها ومنطقها (Aibar, 2002, p. 8-9).

أما مقاربة السوق فتعطي القوة نفسها للتكنولوجيا، ولكنّها تحافظ على كون الدولة تتمتع بديناميتها الخاصة، كما تتمتع العوامل الخاصة بديناميتها التي يجب أن تكون مسؤولة عن عملية النشر وتوسيع الاتصالات والوصول. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تُعامل بوصفها أدوات حيادية وتقدّم تكنولوجيا صارماً لا يلين. وبحسب وجهة النظر هذه، فإنّ هذا هو ما يشجّع تنمية المجتمعات ويعزّزها، وعلى الدولة أن تتدخل فقط في حالة القطاعات المهمّشة.

وتشمل المقاربة الثالثة وجهة نظر أكثر تعقيداً تعتبر أنّ التكنولوجيا هي مجرد مظهر آخر ضمن تنوع العناصر التي ينبغي التعامل معها ومعالجتها، بما في ذلك البعد الاجتماعي ومشكلات عدم المساواة الموجودة. وبموجب هذه الرؤية، فإنّ التغييرات الرئيسية مطلوبة في ما يعني السياسات والبنى الاجتماعية،- إذا كان على التنمية التكنولوجية أن تتمتع بتأثيرات على التنمية الاجتماعية ووصول القسم الأكبر من السكان ونفاذهم. وفي هذه الحالة، لا تُعتبر التكنولوجيا واستخدامها غريبين عن مصالح مختلف أصحاب الشأن المعنيين وقدراتهم وحاجاتهم.

ولإيجاز المسألة نقول: إنّ لوجهة النظر -التي يُنطلق منها لتحليل "مجتمع المعلومات والمعرفة"- آثاراً وتضمينات مباشرة على الممارسات والإجراءات التي ينبغي أن يتخذها مختلف أصحاب الشأن المعنيين، كالأعباء السياسيين والحكومات والمؤسسات الدولية، إلخ... وعلى مجتمعات أميركا اللاتينية، على وجه التحديد، أن تبني وجهة نظرها، باعتبارها مجتمعات طرفية ضمن "مجتمع المعلومات والمعرفة"؛ بل مجتمعات توجد في مراكز النفوذ والعقد الرئيسية لاقتصاد المعرفة التي لا يُعثر عليها في أي مكان؛ مجتمعات لا تجسّد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والنظم الوطنية لإنتاج المعرفة ولا تدمجها؛ مجتمعات تبدو فيها السياسات نادرة وغالباً ما توجّهها دوافع مُصاغة في البلدان الأساسية، وبما يلائم أكثر مثل هذه الوقائع الاجتماعية؛ مجتمعات يتزاوج فيها "مجتمع المعلومات والمعرفة" مع عدم المساواة الاجتماعية، وفي بعض الحالات مع عدم الاستقرار السياسي.

وفي مايلي، هنا، مراجعة لوثائق وُضعت في الاجتماعات التحضيرية التقنية، الإقليمية والحكومية، إعداداً للمرحلة الثانية من "القمة العالمية لمجتمع المعلومات". ومن هذه الوثائق سببني الاتجاهات القائمة، كما ستحلّل التأثيرات الكامنة على السياسات، على الصعيدين الإقليمي والوطني.

### 3. آراء الأميركيين اللاتينيين في مجتمع المعلومات والمعرفة: مراجعة لوثائق تحضيرية

#### آراء في مجتمع المعلومات والمعرفة

في هذا الفصل سنعمد إلى تحليل الوثائق التي صدرت عن العمليات والفعاليات والاجتماعات في أميركا اللاتينية والكاريبي، تحضيراً للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أو إسهاماً فيها. وهذا يشمل الإعلانات وخطط العمل والالتزامات والتوافقات والتوصيات والأمور الأخرى.

والوثائق المحلّلة هي في معظمها نتيجة اجتماعات وزارية أو حكومية (راجع قائمة الوثائق في الملحق I). ويجدر بالذكر أنّ هذه النصوص المتفاوض عليها، وهي تتضمن تنوعاً في "الخطابات" و/أو مفاهيم تتفصل وفق حوارات وتوافقات، تتناول أوضاعاً إلى هذا الحد أو ذلك. وبهذا المعنى، وبما يوافق غايات هذه الورقة، سيكون تحليل الوثائق فردياً وليس شاملاً. وبالرغم من ذلك، يجدر بنا أن نسوق الملاحظة العامة التالية: إنّ كل الوثائق المحلّلة، والموضوعة تحضيراً للسياقات الدبني-حكومية المشار إليها، تقوم على مبادئ الأمم المتحدة الأساسية، وتشمل الإعلانات التي تتوافق ومثل هذه التوجّهات. وعلى سبيل المثال:

"إننا نعلن رغبتنا المشتركة وتعهّدنا إقامة مجتمع معلومات يتمحور حول السكان ويتسم بالشمولية والتنمية، حيث يمكن لكل فرد أن يسهم في خلق المعلومات والمعرفة والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، وأن يتمكن الأفراد والمجتمعات والسكان من تحقيق كمّونهم (potential) بالكامل في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياتهم، القائمة على غايات ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي قامت عليها، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نحو كامل. (...) وإنّ التحديّ يكمن في تسخير كمّون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الأهداف التنموية التي حدّدها إعلان الألفية..."<sup>6</sup>

يجب، إذن، أن نفهم الاتجاهات أو الآراء ووجهات النظر المختلفة، المتضمّنة في الوثائق، باعتبارها تنوعاً لمقاربات أو مسارات نحو تحقيق أهداف التنمية، كما نصّ عليها في الإعلانات التي بُنيت عليها.

#### وجهات نظر حيال مجتمع المعلومات والمعرفة

يُجرى تحليل المناقشات والمناظرات التي حدثت خلال الفترة الفاصلة بين مرحلتي "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" الأولى والثانية (وهذه الأخيرة يُتوقّع انعقادها في تونس خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، بالتلازم مع تحليل "مجتمع المعلومات والمعرفة" من وجهة نظر أميركية لاتينية.

وتعريفات "مجتمع المعلومات والمعرفة" تستمل عليها معظم الوثائق بصورة ضمنية. وإذاً، فإنّ الخطوة الأولى والمهمة التي ينبغي اتّخاذها هي دراسة التعريفات الموجودة في محاولة للعثور على جواب على السؤال التالي: ماذا يفهم في الوثائق المحلّلة بـ "مجتمع المعلومات والمعرفة"؟ ذلك أنّه تظهر نماذج مختلفة، كأن يُقال "مجتمع المعلومات" و"مجتمع المعرفة" و"مجتمع المعلومات والمعرفة"؛ وهي تُستخدم على نحو متباين في بعض الأحيان. وبحسب المعلومات المحصول عليها، فإنّ التسمية المتبناة في كل حالة لا تقابل وجهة نظر أو مقاربة محدّدة، بل تتعلّق عموماً بالمصطلح المستخدم في انعقاد الاجتماع المعني.

ولكن، من الملموس، مع ذلك، أنّ ثمة تمييزاً في معظم الوثائق بين الحالة الحاضرة لمجتمع المعلومات والمعرفة وبين ذلك الذي يُتوقّع إحراره وتحقيقه. وبغضّ النظر عن التسمية التي أُعطيت له، فإنّ الفكرة قيد النقاش هي بناء مجتمع معلومات ومعرفة يشتمل على قيم التكافؤ والمساواة والقضاء على الفقر ودمقرطة المجتمعات. وهذا التحقّق تدعمه حقيقة أنّ مجتمع المعلومات كما يُستخلص رهنأً زاد من عدم المساواة، لا من حيث الدخل والمظاهر الاقتصادية-الاجتماعية فحسب، ولكن بمعنى الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا أيضاً. وإنما التقسمة الرقمية المشار إليها آنفاً في وثائق عدة هي الدليل على ذلك.

<sup>6</sup> Declaration of Principles, WSIS, Geneva, December 12, 2003.

ولعلّ الاجتماعات والاستراتيجيات والإجراءات المتخذة مبررةً بحسب هذه الاعتبارات. وأما النقاش وتواجه الأفكار للذات بنعكاسان في الوثائق، فيركّز على تحليل الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التي تتأطر ضمنها وتحددها.

ولوضع وثائق مرحلة القمة الثانية الإعدادية في السياق، فقد لجئ إلى دراسة الوثائق السابقة. وهذا التحليل سيسمح بفهم استمرارية النقاش التاريخية، فضلاً عن الديناميات التي تطبع هذه الفعاليات.

### خلفية:

#### الوثائق السابقة على مرحلة "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" الثانية (1999-2003)

في أميركا اللاتينية، لم تبدأ النقاشات في صدد مسائل "مجتمع المعلومات والمعرفة" مع "القمة العالمية لمجتمع المعلومات". والواقع أنه لفهم العملية المؤدية إلى المرحلة الثانية من القمة، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار الأمور السالفة، وخصوصاً التحضير للمرحلة الأولى.

فلقد وُضعت وثائق عدة مسبقاً وقبل المرحلة الأولى من "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" في "جينين" خلال كانون الأول (ديسمبر) 2003<sup>7</sup>. ومن هذه الوثائق تنشأ عملية يجب عدم تأويلها لا بكونها مقارنة خطية (linear approach) ولا بكونها مقارنة تقاربية (convergent approach). إنها عملية تضم مختلف اللاعبين والمؤسسات، وكل وثيقة تتضمن مصادقات واحتمالات وظروفاً تحيط بالخطة التي وُضعت فيها.

#### إعلان "فلوريانوبوليس"

لعلّ أول سبق على هذه العملية، على الصعيد الإقليمي، إعلان "فلوريانوبوليس"<sup>8</sup> (Florianopolis Declaration)، وبنوده الثمانية الرئيسية هي:

"ينبغي التذكّر أنّ السماح بوجود تطور المجتمع القائم على المعلومات والمعرفة، استناداً إلى آليات السوق وحدها يُرتّب خطر تضخيم الفجوات الاجتماعية الموجودة ضمن مجتمعاتنا، وتوليد صيغ استبعاد جديدة، وزيادة مظاهر العولمة السلبية وتوسيع المسافات بين البلدان المتقدمة والنامية"؛ (الصفحة 1).

هذه هي نقطة البداية الرئيسية: إذا كانت السوق قادرة على قيادة عملية إدخال أميركا اللاتينية إلى "مجتمع المعلومات والمعرفة"، فلن تكون هناك حاجة إلى سياسات خاصة أو اجتماعات بين-حكومية. بيد أنّ هذا لا ينطوي بوضوح على أنّ وجهات النظر المختلفة حيال الأهمية التي تُولى للسوق والقطاع الخاص كانت متجانسة خلال الاجتماعات المختلفة.

إنّ مسارات العمل التي أوصى بها "إعلان فلوريانوبوليس" تشكّل مرجعاً عريضاً للعناصر المكوّنة الرئيسية الضرورية لحدوث تنمية باطنية النمو ضمن إطار عمل "مجتمع المعلومات والمعرفة". وهذا يبرز من بيانات كالاتية:

<sup>7</sup> يشمل التحليل الوثائق التالية:

Declaration of Florianopolis, Santa Catarina, Brazil, June 2000; Itacuruçá Declaration, Latin America and the Caribbean's Recommendations to UNESCO's III International Congress on Cyberspace's Ethical, Legal and Societal; Rio de Janeiro Declaration, Information and Communication Technologies for Development, June 2001; Tegucigalpa Consensus; Consultation Meeting , "Challenges and Opportunities of the Information Society" (Central America, Mexico, Cuba and Dominican Republic) UNESCO/ITU, October 2002; Declaration of Quito on the role played by Universities in the Information, February 2003, (ORCILAC and IESALC); Bavaro Declaration, January 2003.

<sup>8</sup> بمساهمة من أمانة "المفوضية الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبي" دعت حكومة البرازيل بلدان أميركا اللاتينية والكاريبي إلى الإعداد للمشاركة في اجتماع رفيع المستوى لما يُسمّى المجلس الاقتصادي-الاجتماعي للأمم المتحدة، نيويورك، تموز (يوليو) 2000.

"...ودعم البحث والابتكار والتنمية التكنولوجية على وجه العموم وعلى مستوى مؤسسات الأعمال الفردية..."، (البند 1)؛

"... إن تدريب المعلمين هو أساس ضروري لتمكين السكان من القيام بدور إيجابي في الأشكال الجديدة للإنتاج القائم على المعرفة، وفي الوقت نفسه تشجيع الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في مبادرات (طرائق) مصممة لتسريع العمليات التعليمية لمجموعات السكان المهمشين وأولئك الذي يعيشون في الفقر المدقع"، (البند 2)؛

"تشجيع تنمية الشركات القائمة على التكنولوجيا، وذلك بخلق آليات كصناديق الرساميل المشتركة ومناطق الحفز التكنولوجي وحاضنات الأعمال بمشاركة المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والقطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تشجيع تكامل كل تلك وطنياً وإقليمياً ودولياً عبر استخدام البحث العلمي المتقدم وشبكات التنمية"، (البند 6)؛

"تقوية مؤسسات الثقافة والعلم والتكنولوجيا بحيث يمكنها الاستفادة كلياً من ميزات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي ستنجح توليد ونشر مضامين ثقافية ذات طبيعة إقليمية ووطنية أو محلية عبر شبكات رقمية"، (البند 9)؛

"تعزيز توليد آليات مشتركة للتنمية وإدماج المنتجات والخدمات التكنولوجية الرفيعة وتسويقها، كتتمية البرمجيات والتعليم عن بُعد وغيرها"، (البند 15)؛

"تعزيز تنمية المضمون المحلي والوطني والإقليمي باللغات الأصلية والرسمية في بلدان المنطقة واعتماد ذلك المضمون في الخوادم (servers) الإقليمية، انطلاقاً من رؤية الوصول العقلاني لحركة المرور (traffic) المحلية والإقليمية وتعزيز تبادلها عبر الطرق (routes) الأكثر مباشرة"، (البند 18)؛

وترمي بنود الإعلان هذه بوضوح إلى رصّ القواعد من أجل تنمية كل البلدان التي توجد على المحك، بناءً على رؤية لا تأخذ في عين اعتبارها المظاهر الاقتصادية فحسب، بل المظاهر الاجتماعية والثقافية أيضاً، فضلاً عن العمليات التعليمية والابتكارية.

*إعلان "إيتاكوروشا"*

تمّ التوافق على "إعلان إيتاكوروشا" (Itacuruçá Declaration) في تشرين الأول (أكتوبر) 2000 ضمن إطار عمل اجتماع الخبراء الحكوميين الاستشاري، "إنفو إيثيكس" (Infoethics) 2000 وتحت رعاية "اليونسكو" وحكومة البرازيل.

وفي الوثيقة الختامية الناتجة عن هذا الاجتماع أُدخل مفهوم "الاستخدام العادل" أو الاستخدام الشرعي للمعلومات ضمن إطار عمل حماية حقوق الملكية الفكرية، في حين دُعم الوصول إلى الملكية الفكرية بطريقة "لا يتأذى معها الاستغلال الطبيعي، وبحيث لا يُسبب أذى غير مبرر لحقوق المؤلف الشرعية"

ضمن هذا السياق، ومع تشديد قوتي على التشريع، يُبحث عن الدعم الدولي بغية تقوية بُنى الاتصالات التحتية. كما جرى التأكيد على الحاجة إلى إنتاج محلي المضمون يرمي إلى استخدام عام، والتوصية بخلق مساحة عامة إقليمية لأغراض التكامل، فضلاً عن إنشاء برنامج إقليمي حول مجتمع المعلومات والمعرفة يهدف إلى إشراك كل الجهود التي تبذلها البلدان: لإقحام نفسها بالكامل في العصر الرقمي، (البند 8).

*إعلان ريو دي جينيرو "2001: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية"*

انعقد الاجتماع البين-حكومي حول "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" في حزيران (يونيو) 2001 في "ريو دي جينيرو"، حيث قدّمت حكومة البرازيل رؤية البلدان النامية في هذا الصدد. كان الهدف هو "تقديم وجهات نظر البلدان إلى المجلس الاقتصادي-الاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) وإلى "مجموعة الثماني" حول كيفية انتهاز الفرص التي طرحتها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية".

وقد شكّل الإعلان الصادر عن هذا الاجتماع بياناً حول "المبادرات الدولية الرئيسية في موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" من أجل التنمية مع إبداء العديد من المؤسسات آراءها في ما يتعلق بضرورة تبني البلدان النامية موقفاً خاصاً بها حيال الفرص والمخاطر التي تثيرها التكنولوجيا الرقمية. ومن هذه المؤسسات: فريق مهمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة (UN ICT Task Force)، وفريق مهمات الفرصة الرقمية التابع لمجموعة الثماني (G8 Digital Opportunity Task Force, DOT)، وبرنامج "إنفوديف" (InfoDev Programme) التابع للبنك الدولي، وفريق مهمات التقسمة الرقمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومبادرات وكالات التمويل الإقليمية.

في هذا الصدد، تدعم المؤسسات المذكورة المقترحات والتوصيات التي أصدرها "فريق مهمات الفرصة الرقمية التابع لمجموعة الثماني" تحضيراً لاجتماعها المقبل في "جنوا"، مع اعتبار أنها تعكس، في الوقت نفسه، مصالح البلدان النامية ومتطلباتها. كما تدعي أيضاً أنّ الدعم والتعهد الواضحين اللذين تبديهما البلدان المتقدمة، عبر فريق مهمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة، "سيعزّزان بدرجة كبيرة آفاق نجاح التعاون والاستمرارية الساعيين إلى تنفيذ مجتمع المعلومات في البلدان النامية على نحو متكافئ اجتماعياً ومستدام اقتصادياً".

أما في ما يتعلق بالمضامين والمحتويات (contents)، فمن المهم أن نذكر مظهرين: ففوق أغراض الاجتماع أعطيت التكنولوجيات دوراً مركزياً في حل المشكلات الاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يعكس في الوثيقة، وبالتحديد عندما يُنظر إلى المشكلات لجهة "تقوية النظام الديمقراطي وتشجيع تنمية كفاءة ومتكافئة ومستدامة"، فضلاً عن "تسهيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجالات كالتعليم والصحة والثقافة والقضاء على الفقر وتدريب الشباب والمساواة الجنسانية (gender equality) وخلق فرص العمل والثروة والتجارة والزراعة والسياحة والشفافية الحكومية".

والتكنولوجيا، في حالة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تبرز كمتغيّر (variable) مستقل، كونها تقترح أنّ مجرد إدخالها سيسهم في حل المشكلات السياسية والاجتماعية-الثقافية، على الرغم من أنّ هذه تشكّل مكونات تستجيب للتغيّرات في البنى الإنتاجية-الاجتماعية ولا تعتمد على التكنولوجيا وحدها.

وأما في ما يتعلق بدور السوق فيعتبر أنّ "محصّ الثقة لتطور مجتمع المعلومات والمعرفة من طريق آليات السوق فقط يُنتج خطر تضخّم التقسمة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكذلك بين المجتمعات النامية نفسها وداخل كل واحد منها، بما يخلق أشكالاً جديدة من الاستبعاد".

وفي الخلاصة، يجسّد هذا الإعلان مثلاً على تعايش آراء وجهات نظر متعددة، بالرغم من التنازل السائد في ما يتعلق بإمكانيات "تكنولوجيات المعلومات والمعرفة" التي تُعزى إليها خصائص وميزات واسعة.

إجماع "تيغوسيجالبا"

جرى إجماع "تيغوسيجالبا" (Tegucigalpa Consensus) ضمن إطار عمل الاجتماع التشاوري "تحديات مجتمع المعلومات وفرصه" الذي نظّمته "اليونسكو" واتحاد المعلومات الدولي (ITU)، بالتعاون مع "هوندوتل" (Hondutel) وحكومة جمهورية هندوراس.

وبالرغم من أن هذا الإعلان يختص بالمنطقة التي تكون أميركا الوسطى وكوبا والمكسيك وجمهورية الدومينيكان، فإن مضمونه هو، في أي حال، مهم بالنسبة إلى بقية بلدان أميركا اللاتينية ووثيق الصلة بها، كما أنه مهم للعملية التي تتصدى لها هذه الوثيقة.

ففي البند الأول تعطى الأهمية للدفاع عن التنوع الثقافي والتراثي واللغوي والعرقي، بما يؤطر وجهة نظر المنطقة المذكورة حيال "مجتمع المعلومات". وقد ورد فيه: "إنّ التحدّي يركّز على دعائم مجتمع يشجع معرفة المواطنين وإداعتهم، مشيراً إلى أنه سيبدل انتباهاً خاصاً للتعليم وعمليات التدريب بغية التقدم في بناء المعرفة". هذه هي المراجع المهمة التي شدّدت عليها الوثيقة ارتباطاً ببناء القدرات من أجل "مجتمع المعلومات والمعرفة". وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الإعلان كان الأول الذي يتضمّن مصطلحات ذات علاقة بالجنوسة (gender).

وفي البند 5 ثمة ملاحظة مهمة: "بتجاوز الهم الوحيد حيال بنية مجتمع المعلومات والمعرفة التحتية وبعده الاقتصادي، على أهميتهما، فمن وثيقة الصلة أيضاً وضع هذه العناصر في إطار عمل متكامل يضع الإنسان في مركز التنمية لحياة كريمة لانقطة ضمن مجتمعاتنا". وقد وُضعت في بداية هذا البند "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" في السياق: "يجب أن تخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التنمية والقضاء على الفقر والحاكمية الديمقراطية والمحافظة على المحيط المشترك وعلى البيئة. وهذا يتضمّن تقوية مختلف المؤسسات واللاعبين، فضلاً عن قدرات التنمية المحلية والوطنية والإقليمية". ومما يجدر التنويه به والإضاءة عليه الفرق بين معنيي التعبيرين "وضع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة الـ..." والأدعاء أنه من "خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستتحقق...".

من تلك البنود يمكن ملاحظة وجهة نظر أكثر تعقيداً وتركيباً، ترمي إلى مظاهر عمليات مجتمع المعلومات الاجتماعية. وهذه ليست مختزلة بـ "إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، ولكنها تُعتبر مجمعة أكبر من اللاعبين والمؤسسات التي تؤثر في إمكانيات التنمية وقدراتها.

#### *إعلان "كيتو" حول الدور الذي اضطلعت به الجامعات في موضوع مجتمع المعلومات*

في شباط (فبراير) 2003 عُقد سمينار الجامعات الإقليمية لأميركا اللاتينية والكاربيبي في "كيتو". وإعلان "كيتو" حول الدور الذي اضطلعت به الجامعات في موضوع مجتمع المعلومات، الذي صدر في نهاية السمينار، يركّز على أهمية التعليم عن بُعد، ويعطي أهمية نسبية للأدوار الأخرى التي قامت بها الجامعات في مجتمع المعلومات وإسهاماتها الخاصة المحددة الخاصة ببلدان المنطقة، أي المسألة المحورية التي تصدّى لها السمينار. والاستثناء يورد البند (ج) الذي عالج تعددية وظائف التعليم العالي. فقد ألقى الضوء على هذه المسألة بوصفها الدعامة المكوّنة لتوليد المعرفة المرتبطة بعمليات التنمية البشرية وإدارتها وحفظها وتبادلها ونقلها وتطبيقها. وبالتالي، فقد حدّدت الحاجة إلى توفير الوصول إلى تعليم عالٍ ذي جودة عالية للناس، بغية تحسين حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. وهاتان هما الفكرتان اللتان ضمّنتا في الإعلانات الأخرى عموماً.

#### *إعلان "بارو"*

لعلّ إعلان "بارو" (Bavaro Declaration) كان السابق على الاجتماعات الممهّدة لانعقاد "القمة العالمية لمجتمع المعلومات". فقد وُضع خلال المؤتمر الوزاري الإقليمي، وهو التحضير الأميركي اللاتيني والكاربيبي للمرحلة الأولى منها، الذي نظّمته "المفوضية الاقتصادية لبلدان أميركا اللاتينية والكاربيبي" خلال شهر كانون الثاني (يناير) 2003. وهذه الوثيقة تتميّز بطولها وتطورها أكثر من تلك التي سبقتها.

ففي الجزء التقريري (البياني) تعبّر البلدان في الإعلان عن التزامها "توليد فرص متكافئة للوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والمعرفة" واستخدامها، والتزامها بالخطوات الرامية إلى جسّر التقسمة الرقمية التي تعكس الفروق والاختلافات الموجودة بين البلدان وضمّنها وتؤثر فيها، من حيث المظاهر

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما في مجالات الصحة والتعليم والوصول إلى المعرفة". وهذه المقاربة تضع تلك المسائل المرتبطة بمجتمع المعلومات والمعرفة ضمن مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوصول غير المتساوي إليها، فضلاً عن الأثر الذي تسببه الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز ما يُسمّى "التقسمة الرقمية" بوصفها مؤشراً دالاً على ذلك عدم المساواة.

وبالمعنى نفسه، أُكِّد على أنّ "استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها ضروريان لتحقيق حاجات الأفراد والمجتمعات والمجتمع، بالإجمال وعلى وجه العموم"، البند (1a).

ضمن هذا السياق، فإنّ الهدف الرئيسي هو توفير الوصول الشامل إلى "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، على نحو يوافق إطار العمل القانوني. وبعض مظاهر هذا الضرب من النشر (أو الانتشار) أُكِّد عليها البند (1g): "إنّ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعزّز تدفق المعلومات وتبادلها، وتشجّع على نقلها، وتحقّق الابتكار وتشكّل رأس المال في حين تساعد على ضمان أنّ تدفق المعلومات الحر يتعايش مع احترام الحياة والملكية الخاصة والخصوصية والملكية الفكرية والسرية والأمن".

ومن الواضح أنّ أيّاً من هذه التحوّلات يمكنه أن يعزى إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، آخذين في الحسبان أنها لا تعمل بوصفها عوامل مستقلة بذاتها. فالمسؤول عن إعطاء معنى لتلك الأعمال هم الناس والمؤسسات والمنظمات، الذين يصنعون القرارات والمضامين ويوجهون السياسات التي يتعيّن تطبيقها. وهذا المقطع يتضمّن حتمية تكنولوجية يصعب الإبقاء عليها عبر الدليل التجريبي (الاختباري) ولكن الذي يدعم في نهاية المطاف أسس العمل ومقترحات السياسة ويرصّها. ومن ناحية أخرى، فإنّ التنظيمات والقوانين التي نص عليها هذا المقطع في ما يتعلق بحدود تدفق المعلومات، حيث يؤكّد على قيمة الملكية، إنما بدئاً بوضعها بطريقة ابتكارية.

والبند (2b) يُقصد به الحاجة إلى توسيع بُنى المعلومات والاتصالات التحتية والابتكار التكنولوجي، فضلاً عن سياسات الوصول الشامل إلى تشجيع أفضل وصلة (connectivity) ممكنة بـ "سعر معقول". هكذا، وبهذه الطريقة، يجب أن تكون بدائل الوصول أو التّفاذ (على مستوى الجماعة community مثلاً) جزءاً من أجندة تُخنّط وتُصمّم لجسر التقسمة الرقمية.

في البند (2c) تُشجّع مشاركة صناعة التطبيقات والخدمات الوطنية، وتُعطى الأولوية في السياسات نفسها للتطبيقات من أجل أغراض اجتماعية (الصحة، التعليم، إلخ...).

هذا، ويشدّد الإعلان على الدور الذي اضطلعت به أطر العمل التنظيمية والمبادئ والأسس القانونية. فهو ينصّ أنّ على الهيئات القانونية ضمان الوصول إلى الأسواق في ظل ظروف التنافسية والجودة والتنوّع والوسائل والطرق التكنولوجية المستجدة، وتعزيز التنافسية وتحديث الشبكات والخدمات على نحو مستمر (البند 2f). وأخيراً، يعرّج النص على ضرورة الحوّل دون "انغلاق مجتمع المعلومات الإقليمي على الاتجاهات العالمية، أو أن يكون بمنأى عن الحلول التكنولوجية المحدّدة. وينبغي أن يُعطى الاعتبار للمواصفات والمعايير المكوّدة المفتوحة (open coded criteria)، وكذلك للخدمات والنماذج".

وفي الإعلان نفسه، ثمة نداء يدعو إلى مشاركة المؤسسات والشركات المحلية في التنمية، والحاجة إلى بناء حلقة متينة لدفع النشاط المحلي المتمثّل بمضمون تكنولوجي أكبر (البند 2i). كما شدّد أيضاً على رأس مال بشري مؤهّل يتولّى "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات".

ويجب هنا الإضاءة على المقطع المضمّن في بند 2i الذي ينص على ما يلي: "ينبغي القيام بالخطوات الأيلى إلى تشجيع وصول السكان الشمولي عريض القاعدة إلى مجتمع المعلومات، ومنهم الموردون والمبتكرون والمبدعون وواضعو أسس المضمون والتطبيقات" وبالمثل، يؤكّد البند 2m على أهمية تقوية المؤسسات والشركات الصغيرة (micro-enterprises) المحلية، فضلاً عن تلك ذات الحجم

المتوسط، من خلالها تكاملها مع الاقتصاد الرقمي والاندماج فيه؛ كما أُكِّد أيضاً على حقيقة وجوب أن ترخّم السياسات العامة الابتكار والمبادرة إلى تنظيم الأعمال وتعزيزها. وأولّي اهتمام كبير أيضاً لأهمية تنمية الشركات القائمة على التكنولوجيا من خلال آليات كصناديق الرساميل المشتركة وحدائق التكنولوجيا (المنزهات التكنولوجية technology parks) وحاضنات الأعمال (business incubators) مع مشاركة المؤسسات الأكاديمية وشبكات البحوث.

وفي البند نفسه من الإعلان أيضاً، يُشدّد على إدخال المعلوماتية في القطاعات التجارية كالقطاع المصرفي- بغية تسهيل العمليات على الخط المباشر وكذلك الرسوم والتجارة الإلكترونية (e-trade)، وفي الوقت نفسه أُكِّد على أهمية حيازة بنية تحتية مادية حديثة، سعياً إلى خلق مناخ من التشريع الحمائي للمستهلك. وفي هذا الصدد يقترح البند 2v "تكريس انتباه خاص لتبني الاستراتيجيات والسياسات لتسهيل نفاذ تكنولوجيات المعلومات ودخولها لتعزيز الصادرات والاستثمارات في المنطقة".

وهكذا، تتمفصل وجهتا نظر مختلفتان في الإعلان: واحدة تنصُّ على أنه بإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سيكون من الممكن تحقيق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فيما تولي وجهة النظر الثانية أهمية أكبر لتحوُّلات البنية الإنتاجية-الاجتماعية ومختلف اللاعبين المشاركين فيها، أخذة في الاعتبار أنّ التكنولوجيات المذكورة تشكل الأداة النهائية. فوجهة النظر الأولى تنحو في اتجاه اقتصاد عالمي، فيما تشدّد الثانية أكثر على التنمية المحلية باطنة النمو بذاتها.

#### خلاصة

لتلخيص ما سُقناه أعلاه نقول: إنّ الوثائق الإقليمية التي تشكّل أرضية المعلومات المتعلقة بعملية المرحلة الثانية من "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" تعطي الاعتبار لتعايش وجهات النظر والآراء المختلفة وتمفصلها ضمن المنطقة؛ ممّا يعكس على ديناميات الاجتماعات ونصوص الإعلانات الصادرة عنها. فالنهج المتبع في إعلان "فلوريانوبوليس" يتجّه أكثر بوضوح إلى التنمية المحلية، في حين ينحو الاتجاه الأخير إلى تجسيد مقارنة قائمة أكثر على التكنولوجيا، الأمر الذي يبرز أكثر هيكله وأقوى في إعلان "بو□ارو".

وعلى العموم، ثمة توافق في ما يتعلق بنقاط الانطلاق، بناءً على النصوص التي تمّ التوافق عليها مسبقاً ضمن الأمم المتحدة. بيد أنّ ثمة اختلافات وفروقات في المظاهر الاجتماعية الخاصة التي أُخِذت في الاعتبار فيما بعد. ففي وجهة النظر الأولى تظهر الإجراءات الاجتماعية بوصفها عناصر تعويضية عن اللاتكافؤات التي أحدثتها السوق؛ في حين يُدخَلُ البُعد الاجتماعي في صلة مع العامل الاقتصادي بما يعزّز العمليات التغييرية في البنى الإنتاجية كعامل التنمية؛ وهذا يدلُّ على نقاش يرتبط بأراء عبّر عنها منذ زمن طويل، وكذلك بوجهات نظر حول العمليات والسياسات التنموية بالمعنى الأوسع.

وفي موازاة العمليات العالمية يُلاحظُ بعض التقدّم في الوثائق المشار إليها أعلاه ينبع من كونها مجرد إعلانات تقدم اقتراحات خاصة، وتضع من ثمّ توصيات لتصبح مؤخراً خطط عمل تشتمل على أهداف ومهل زمنية.

#### 4. تحديد الموقف في أميركا اللاتينية والكاريبية حيال "القمة العالمية لمجتمع المعلومات"

في هذا القسم ثمة مراجعة للعناصر الناجمة من سلسلة النقاشات والمقترحات ضمن العملية الأميركية اللاتينية في ما بين مرحلتَي "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" الأولى والثانية.

على المستوى البين-حكومي، تُحلل نتائج فعاليتين رئيسيتين، هما: الاجتماع التقني الأميركي اللاتيني/الكاريبية الإقليمي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات والاجتماع الاستشاري الحوولي العاشر (10<sup>th</sup> Biennial) لبرنامج "إنفولاك" (INFOLAC)<sup>9</sup>، المنعقد في "كيتو" من 4 إلى 6 أيار (مايو) 2005 والمؤتمر الإقليمي الوزاري لأميركا اللاتينية والكاريبية حول المرحلة الثانية من "القمة العالمية لمجتمع المعلومات"<sup>10</sup> المنعقد في "ريو دي جينيرو" بين 8 و10 حزيران (يونيو) 2005. في ما يلي مراجعة للوثائق التي أنتجت خلال الاجتماعات المنوّه عنها (إعلان وخطة عمل) وتحليل من خلال المشاركة فيها<sup>11</sup>.

#### الاجتماع التقني التحضيري – "كيتو"

كان أول مدخل لهذا الاجتماع الوثيقة التي وضعتها "المفوضية الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبية" تحت عنوان "خطة عمل من أجل مجتمع المعلومات في أميركا اللاتينية والكاريبية (eLAC 2007)<sup>12</sup>. وقد كانت الغاية الرئيسية من الاجتماع مع اعتبار الوثيقة المقدّمة من المفوضية نقطة انطلاق - النقّدم في صياغة مسوّدّة لخطة عمل إقليمية تُستخدَم لاحقاً أساساً لمفاوضات في المؤتمر الذي عُقد في "ريو". عند بدء المناقشات في "كيتو" أمكن التوصل إلى اتفاق للعمل على الملحق: أهداف خطة العمل لمجتمع المعلومات في أميركا اللاتينية والكاريبية، بالتركيز على مشروع اقتراح حول الأهداف الكمية (الموضوع لعام 2007) وللحوول دون مناقشة المفاهيم والتعريفات الأساسية والمضمّنة في الوثيقة الأصلية.

وكان ثمة عنصر غطّى كل العمل على الوثيقة هو نقاش المضامين المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد انطوت تحت هذا النقاش ثلاث وجهات نظر حيال الدور الذي يجب أن تضطلع به أميركا اللاتينية والكاريبية في "مجتمع المعلومات" العالمي. وبهذا المعنى، فقد أثير الانتباه إلى غياب المقترحات الخاصة بدور أكثر نشاطاً في المنطقة في موضوع إنتاج التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة في مسوّدّة الوثيقة<sup>13</sup>.

وقد قدّم بعض الوفود المشاركة وثيقة للبحث<sup>14</sup>، تشتمل على أهداف إضافية تعكس الاهتمام بالمظاهر المتعلقة بإنتاج التكنولوجيا والمعرفة والبنية التحتية والمضامين في أميركا اللاتينية، بتركيز هذه العناصر على المشكلات التنموية الخاصة المثارة في بلدان المنطقة.

وقد اشتمل مشروع الاقتراح على البنود التالية، التي كانت ضُمّنت في وثيقة الاجتماع الختامية:

<sup>9</sup> <http://portal.unesco.org/en/ev.php>

URL\_ID=27169&URL\_DO=DO\_TOPIC&URL\_SECTION=201.html

<sup>10</sup> <http://www.riocmsi.gov.br/>

<sup>11</sup> يقوم هذا التحليل على طريقة المشارك-المراقب. وفي هذه التقنية يشترك الباحث في دينامية العملية موضوع الدراسة ليصبح مشاركاً آخر. ومن مشاركته/ها يجرب الباحث تحليلاً لديناميات العملية ومضامينها، ويواجه تحدي التغلب على تحليل الحقائق الجزئي أو المنحاز. فيإمكانه/ها الاستفادة من الوصول إلى المعلومات والتفاصيل المتعلقة بديناميات الحقيقة أو لا بأول.

<sup>12</sup> يمكن التشاور في الموقع التالي: [http://wsipapers.choike.org/hacia\\_elac\\_2007\\_esp.pdf](http://wsipapers.choike.org/hacia_elac_2007_esp.pdf)

<sup>13</sup> على سبيل المثال، لم يورد مشروع الوثيقة الأولى، على سبيل المثال، أيّاً من المراجع، باستثناء ذلك المتعلق بالأكاديمية و/أو بالجامعة، وكان المقصود شبكة "كلار" ([www.redclara.net/](http://www.redclara.net/)) (الهدف 8). وليس هناك أي هدف متعلق بإيجاد إنتاج مضاف القيمة للتكنولوجيا أو المعرفة أو المنتجات.

<sup>14</sup> اقترح النسخة الأصلية كلاً من: الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وتشيلي وكوبا وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.

- تشجيع تنمية المؤسّرات المشتركة لتكميم (quantify) الوصول إلى المعرفة واستخدام "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وذلك على نحو مشترك.
- إيجاد شبكات تعاون إقليمي بين المؤسسات والمدن (أو الأقطاب poles) والحدائق (أو المنتزهات parks) التكنولوجية وتعزيزها، بما يسمح بمشاركة المؤسسات العلمية والتكنولوجية في نظم الابتكار والإنتاج الوطني لمنتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وتعزيز تنمية الخبرات التقنية والعلمية المحلية.
- تشجيع الإبداع المحلي والتبادل الإقليمي للمضامين التي ستقوي مشاركة المواطن والتنمية البشرية، وخصوصاً أولئك الذين تجمعهم علاقة بالعلم والتكنولوجيا والتضمّن الرقمي (digital inclusion) والتدريب المهني.
- تشجيع تنمية صناعة التكنولوجيا المحلية في مجال المواد المُدخلة والتكنولوجيا من أجل التنمية، فضلاً عن صيانة البنية التحتية.
- تشكيل مجموعة عمل إقليمية لدراسة تطوير صناعات تنموية المضمون ودراسة تحدياتها؛ وإنشاء آليات تنسيق إقليمية وعالمية؛ والبحث عن حلول للمشكلات المشتركة كتمويل السلع غير المادية؛ وتوزيع السلع والخدمات الثقافية والاتصالية في المنطقة وتحسين القدرات المحلية لإنتاج المضامين بالنظر إلى التنوّع الثقافي (cultural diversity).

وكان ثمّة تعديلات جوهرية على المقترحات المتعلقة بتجسيد مظاهر الهوية الإقليمية في الأهداف الموضوعية، فضلاً عن عدم المساواة ضمن المناطق والبلدان في ما يعني مسائل كالوصول. وقد شُمل بعض هذه العناصر في نسخة "كيتو" المنقّحة لوثيقة "eLac 2007"<sup>15</sup> التي باتت نسختها النهائية في عهدة تنسيق مجموعة بلدان أميركا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) لدى "اتحاد الاتصالات الدولي" (ITU) بـ "جيندو".

#### مشاركة المجتمع المدني

دُعي عدد قليل من منظمات المجتمع المدني للمشاركة كمرقبين في اجتماع "كيتو" فتأمّنت لها إمكانية الإسهام في مساحة خُصّصت في إحدى الجلسات. وبهذه الطريقة، أمكن لهم تقديم مقترحاتها لوثيقة الأهداف<sup>16</sup>، فضلاً عن تقديمها وثيقة<sup>17</sup> تقترح معايير عامّة كي تؤخذ بعين الاعتبار كونها تستعرض الأهداف.

وكان من بين المعايير: (أ) أنها يجب أن تعكس مبادئ الأمم المتحدة، وتحديدًا، تنسيقها مع أهداف التنمية الألفية؛ (ب) الأخذ بعين الاعتبار البعد الجنوسّي؛ (ج) الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر عريضة حيال "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، وليس التقيّد بـ "الإنترنت" فحسب؛ (د) الأخذ بعين الاعتبار مشاركة واسعة عند تشكيل المجموعات العاملة ولجعل مصادر التمويل معروفة. ومن هذه النقاط الجوهرية الأربع أخذت نقطة واحدة بعين الاعتبار في وثيقة "كيتو".

تدعم الوثيقة التي حضّرها المجتمع المدني مقترحات تقدّمت بها حكومات وأضافت إليها عناصر جديدة، فضلاً عن إضافتها هدفين جديدين. وقد ركّز أحدهما على تشجيع مبادرات المعلومات والاتصالات الرامية إلى تقوية مشاركة المواطنين، فيما يأخذ الهدف الثاني في اعتباره بُعدَ الجنوسة منطلقاً للتنسيق يستعرض وثيقة "eLAC 2007".

<sup>15</sup> [http://wsispapers.choike.org/elac\\_2007\\_final\\_quito.pdf](http://wsispapers.choike.org/elac_2007_final_quito.pdf)

<sup>16</sup> [http://wsispapers.choike.org/recommendaciones metas\\_elac2007.pdf](http://wsispapers.choike.org/recommendaciones metas_elac2007.pdf)

<sup>17</sup> معايير عامة مقترحة من منظمات المجتمع المدني لخطة العمل الإقليمية "eLAC 2007"؛ "كيتو" 4-6 أيار (مايو) 2005. وقع المقترحات المؤسسات التالية:

Latin American Information Agency, Latin American Association of Radio Broadcasting Education, World Association of Community Radio Broadcasters (AMARC) in LAC, Third World Institute (ITeM), APC ICT Policy Monitor, DAWN Network, Sustainable Development Network, Information Network for the Third Sector (RITS), Infodesarrollo.ec Network [http://wsispapers.choike.org/criterios\\_generales\\_elac.pdf](http://wsispapers.choike.org/criterios_generales_elac.pdf)

كان الاجتماع في "كيتو" مؤطراً ضمن عملية مفاوضات لخطّة العمل في أميركا اللاتينية والكاريبية تُفضي إلى "القمة العالمية لمجتمع المعلومات". وفي هذا الصدد، أصبحت "مجموعة بلدان أميركا اللاتينية والكاريبية" (GRULAC) التي انعقدت في اتحاد الاتصالات الدولي (ITU) بين اجتماع "كيتو" ومؤتمر "ريو دي جينيرو" -الذي شاركت فيه نيكاراغوا- مرجعاً للمفاوضات والجهة المسؤولة عن القيام بمهمة إضافة المساهمات إلى الوثيقة.

### مؤتمر "ريو دي جينيرو" الوزاري

تشكّل الفعالية التي حدثت في "ريو دي جينيرو" جزءاً من العملية التي أجرتها بلدان أميركا اللاتينية منذ قمة "جينيرو" في عام 2003.

وقد تحقّق ضمن إطار عمل هذه العملية، خلال الاجتماع في "ريو"، تقدّم مهم في ما يتعلق بمضمون الوثيقة، وأيضاً في ما يتعلق بتحقيق وجهات النظر والآراء حيال معنى "مجتمع المعلومات" بالنسبة إلى بلدان أميركا اللاتينية، فضلاً عن تضميناتها المتعلقة بالسياسة.

ومن مسودّات الوثائق التي أعدّها الاجتماع التحضيري في "كيتو" والتعليقات المتممة التي أخرجها التنسيق بين "اتحاد الاتصالات الدولي" وبين "مجموعة بلدان أميركا اللاتينية والكاريبية"، حقّق مؤتمر "ريو" تقدّماً في بناء أجندة بلدان أميركا اللاتينية نحو "مجتمع المعلومات".

كان العمل مكثفاً خلال أيام الاجتماع الثلاثة حيث انتهى بتبني إعلان مبادئ: "التزام ريو" (*The Rio Commitment*) وخطّة عمل إقليمية: "eLAC 2007" التي رمت إلى تحقيق بلدان أميركا اللاتينية والكاريبية 30 هدفاً بحلول عام 2007<sup>18</sup>.

وفي الاجتماع المنعقد في "ريو" جرت تعديلات جوهرية على المسودّة التي كان أعدت سابقاً في اجتماع "كيتو"، وذلك بإضافة أبعاد ومظاهر مهمة لم تؤخذ في النسخة الأصلية بعين الاعتبار. فالأهداف المختلفة عدلت، ولكن أهدافاً جديدة أيضاً أضيفت، الأمر الذي كان بليغاً في ما يتعلق بهذه التغييرات.

وكان المنطق العالمي وموقع المنطقة في "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" بُعداً قيد النقاش. فالالتزام "ريو" يمثّل وثيقة أساسية، ولكن بعض المقترحات يجب أن تُقدّم حيث يمكن لهذه المواقف أن تتغيّر بطريقة أو بأخرى.

### المسائل الرئيسية وتوصيف النقاش

طالما أن الأمر يحدث على مستوى عالمي، فتمتدّ وجهات نظر مختلفة تتعايش في ما يتعلق بمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي. فمن ناحية، ثمة وجهة نظر تعتبر هذه الظاهرة في ظروفٍ جد معقدة، مع مقارنة مبنية على حقوق الإنسان ومركّزة على مظاهر متعلقة بالتنمية الاجتماعية. ووجهة النظر هذه وثيقة الارتباط بالمبادئ التي صاغها المجتمع المدني وبالوثائق التي وضعتها منظمات دولية كاليونسكو. وفي العملية الأميركية اللاتينية عبّر عن وجهة النظر المذكورة من خلال الجهد الرامي إلى إيجاد رأي حول مجتمع المعلومات من جانب بلدان أميركا اللاتينية في ما يتعلق بها، وليس في ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستخدمي المضمون فحسب، بل أيضاً في ما يتعلق بالمنتجين الحاليين أو المحتملين للتكنولوجيا وما يتعلق بها من منتجات. وقد انعكست وجهة النظر هذه بوضوح في البند 20 من تعهد "ريو"، وعلى سبيل المثال:

"20. قناعتنا الجازمة هي أنّه على جميع الأفراد أن يسهموا بنشاط في مجتمع معلومات مبنية على معرفة مُتشاركة، ليس فقط بوصفهم مستخدمين للتكنولوجيات الجديدة، ولكن أيضاً بوصفهم عوامل

<sup>18</sup> كلتا الوثيقتين متوفران على موقع: [www.cepal.org/socinfo/elac/](http://www.cepal.org/socinfo/elac/)

للتنمية وإنتاج المضمون. ولتحقيق هذا نعيد التأكيد على الحاجة إلى تشجيع تدفق حر للأفكار والمعلومات وتنمية ثقافة إقليمية وعالمية من المشاركة في المعرفة".

وبالاتصال مع التنمية المحلية أو باطنية النمو، يبدو الهدف 11 من خطة العمل مثلاً مهماً وجيداً:

1.11 تشجيع التأثيرات الوطنية وتحت-الإقليمية والإقليمية والشبكات التعاونية بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية، وإشراكها في نظم الإنتاج المحلي وتشجيع إنشاء أقطاب (مدن) ومنتزهات (حدائق) تكنولوجية في بلدان المنطقة التي تستطيع تطوير أنشطة ابتكارية لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية.	<b>11</b> <b>العلم والتكنولوجيا</b>
2.11 تشجيع تنمية الصناعات التكنولوجية المحلية المنخرطة في عرض المُدخلات والتكنولوجيا من أجل تنمية البنية التحتية وصيانتها.	
3.11 تشجيع الإنتاج والتبادل الإقليمي للمضامين المحلية والوطنية والإقليمية وفهرستها من قبل جميع لاعبي المجتمع، بما يقوي مشاركة المواطنين والتنمية البشرية، وخصوصاً المضمون المرتبط بالعلم والتكنولوجيا والتضمّن الرقمي والتدريب من أجل العمالة.	

وفي تصوّر الوثيقة الأصلي لم تُعتبر مسائل العلم والتكنولوجيا بوصفها مظاهر تُضمّن في خطة عمل مرتبطة بمجتمع المعلومات<sup>19</sup>.

وفي الطرف المقابل، قد يكون هناك وجهة نظر تركز على السوق والقطاع الخاص باعتبارهما صاحبي الشأن المعنيين ضمن العملية. ومن وجهة النظر هذه، يبقى المظهر الاجتماعي ومظهر المجتمع وعلاقة "مجتمع المعلومات" بالعمليات التنموية باطنة النمو لهذه البلدان تُحدّد كلها بمدى حدّ أدنى. فالبُعد الاجتماعي يرتبط بالوصول إلى التكنولوجيا –وتحديداً "الإنترنت"– وبالمعرفة الرقمية (digital literacy) للفئات والجماعات الاجتماعية الأكثر بُعداً ومعالجة "هوة الوصول" ("access gap") فقط بمعايير سياسة خاصة مُعدّة للفئات المستبعدة.

وليس ثمة أيضاً وجهة نظر "وسطية" تضيء على أهمية التكنولوجيات لتحقيق التقدم الاجتماعي وترمي إلى تشجيع تنمية الصناعات التكنولوجية بربطها بنظم الإنتاج المحلية.

وبالمناسبة نورد في ما يلي اقتباس من الهدف 16:

1.16 تشجيع شبكات المداخل (portals) التعليمية الوطنية وتقويتها، بما فيها مبادرات المجتمع المدني والمبادرات العامة والخاصة، مع بذل اهتمام يكرّس لأهداف التنمية الألفية المتعلقة بالتعليم الأساسي الشامل والمضمون الثقافي المتعدد، وخصوصاً المضمون الموجّه للسكان الأصليين.	<b>16</b> <b>التعليم الإلكتروني</b>
2.16 ربط المداخل التعليمية الوطنية بروية لتشبيك المداخل التعليمية الأميركية اللاتينية والكاريبية بحيث يصبح من الممكن تبادل المضمون والخبرات التعليمية، وتشجيع النكيّف والمؤقّعة المحلية وتنمية المضمون التعليمي لنشرها بواسطة هذه الشبكة.	

وبالرغم من صياغة هذا الهدف على هذا النحو، إلا أنه حظي بتخصيب في العملية، كونه في الأصل يقيم مرجعاً فقط مع ترابطات المداخل التعليمية:

"التعزيز ترابطات المداخل التعليمية من كل بلدان المنطقة ضمن شبكات مداخل التعليم، فضلاً عن تعاون مداخل المجتمع المدني والقطاع الخاص"<sup>20</sup>.

كان دور أصحاب الشأن المعنيين الآخرين ضمن مجتمع المعلومات، إضافة إلى الحكومات، إحدى المسائل المتناقضة خلال المناقشات. وكانت أهميّة السماح للمجتمع المدني –وبالتحديد المنظمات الاجتماعية– والمجتمع الأكاديمي بالمشاركة موجودة لنقاش عدة أهداف.

<sup>19</sup> راجع نسخة الملحق المرفق بالورقة غير الرسمية التي أعدها "مجموعة بلدان أميركا اللاتينية والكاريبي" لاجتماع "كيتو".  
<sup>20</sup> الهدف 11 من الوثيقة الأصلية لخطة العمل.

ضمن وجهات النظر الثلاث هذه كانت هناك أيضاً آراء مختلفة في ما يتعلّق بدور الدولة وسياساتها. وفي حين أنه في الحالة الثانية كان من المفهوم أنّ على الدولة أن تحد من مشاركتها لإيجاد بيئة مناسبة لتوسيع البنية التحتية، فيما تعتبر وجهتا النظر الأخريان أنّ على الدولة أن تتخبط بمزيد من الاتساع وبطريقة نشطة عبر عملية التنمية. وهناك تعريف عام كُتف في البند 3 من التعهد:

"3. إنّ تعهدنا، كحكومات، بتسهيل شمول جميع أصحاب الشأن المعنيين -القطاع الخاص، المجتمع المدني، المجتمعان العلمي والأكاديمي، وغير هؤلاء من الأطراف الأخرى المهتمّة- في عملية بناء مجتمع المعلومات قائم على المعرفة المتبادلة المتشاركة".

وإنّ أهمية القطاع الخاص الحاسمة في تحقيق الأهداف كانت أيضاً موضوعاً للنقاش. وفي هذه الحالة تتفاوت المواقع بحسب المسألة موضع النقاش، حيث إنّ "القطاع الخاص" يتكوّن من الصناعة المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات متعددة الجنسية. ومثلاً على ذلك البند 15 من "تعهد ريو":

"15. اهتمامنا بتشجيع نمو التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، وذلك بتسهيل التضمّن الرقمي وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)".

ففي التفاوض حول نص "إعلان ريو" ثمة أيضاً مسألة متناقضة برزت في ما يتصل بالمادة 17bis. وقد أثار هذا البند النقاش حول أهمية وسائل الإعلام المحلية -وبصورة رئيسية أوساط الإعلام- ومعايير تشجيعها وتعزيزها. وقد كانت المعايير في المسألة معايير "القانونية" و"الفرص المتساوية"<sup>21</sup>. وإنّ معارضة بعض الحكومات شمول الوسط الإعلامي لم تكن حصرية في ما يتعلق بمناقشة هذا البند، بل إنها كانت موجودة خلال المؤتمر. وهذا مثال على اختلاف الرؤى والمقاربات بين البلدان، وقد بدا واضحاً في هذه المناقشات خلال اجتماع "كيتو" التقني.

مع الأرضية التي توّرها وجهات النظر المختلفة هذه، فإنّ العمل على كتابة النصوص المتفق عليها نُظّم حول الورقتين المذكورتين آنفاً، وهما: "إعلان ريو" و"خطة عمل eLAC 2007". كان هذا التنظيم معقّداً وقد تركّز النقاش في نهاية المطاف على مجموعات العاملة الثلاث، وتحديدًا: "حَاكَمِيَّة الإنترنت" و"البرمجيات الحرة"، ومجموعة عمل ثالثة تهتمّ بمسائل النقاش المتبقية.

وقد عدّلت مجموعة عمل "البرمجيات الحرة" البند المقابل في "إعلان ريو"، فضلاً عن أهداف خطة العمل اتصالاً به. وحول هذا البند كان هناك موقفان معارضان بوضوح: أحدهما لصالح دعم وتعزيز تنمية البرمجيات الحرة وإدماجها في الإدارة العامة والتعليم والمجتمع ككل؛ والثاني عبارة عن موقفٍ مختلفٍ جداً يتولّى الدفاع عن البرمجية المملوكة (أو المملوكة)، مشدّداً على قيود البرمجية الحرة ومحدّداتها.

وقد حسمت مجموعة العمل النقاش خلال صياغة متوسطة تنص على ضرورة تحليل أفضليات كلتا البرمجيتين الحرة والمملوكة وعوائق ومعوّقات نقلهما ومناغمتها. وقد وُضع في الجلسة الافتتاحية النص التالي<sup>22</sup>:

8 البرمجيات	1.8 في سياق الكفاءة والتضمّن الاجتماعي إنشاء مجموعة العمل لتبادل الخبرات والمعايير المستخدمة من أجل التنمية واستخدام البرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات الحرة التي تشمل الدراسات التحديات التقنية والاقتصادية والتنظيمية والتدريبية والأمنية.
2.8 في سياق معايير الكفاءة والتضمّن الاجتماعي، ستعتمد مجموعة العمل أيضاً على تحليل استخدام البرمجيات المملوكة	

<sup>21</sup> أنظر ملحق البند 18 من خطة العمل.

<sup>22</sup> أنظر ملحق البند 8 من خطة العمل.

<p>بغية نشر أفضل الممارسات وزيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى والتعايش مع أشكال الترخيص الأخرى واستخدام الأجزاء وإمكانيات النزوح.</p>
<p>3.8 تشجيع وتعزيز تنمية صناعة البرمجيات والمضمون والتطبيقات والخدمات المعلوماتية، باستخدام مثل هذه التجهيزات باعتبار ذلك إطار عمل ملائماً وإجراءات لتقوية العلاقات بين الجامعة والمؤسسة، وإجراءات لتشجيع الشراكات التكاملة التعاونية بين الأعمال وتنمية الموارد البشرية وتوسيع الوصول (النفاذ) إلى الأسواق.</p>

أما مجموعة عمل "حاكمية الإنترنت" فقد ناقشت الموضوع وفق الأهمية المعطاة لهذا البند على أجندة عملية "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" العالمية. ويبين النقاش حول حاكمية "الإنترنت" في المنطقة مواقف مختلفة جرى تبنيها على الصعيد العالمي. ولم يُتوصَل إلى تحقيق توافق عالمي بعد في ما يتعلق بانتقالها إلى السوق، وإنشاء هيئاتها المتخصصة، وتقويض إدارتها للمنظمات الدولية الموجودة، وذلك من بين أمور أخرى.

ومنذ وقت انعقاد مؤتمر "ريو" لم تقدّم مجموعة عمل الأمم المتحدة حول "حاكمية الإنترنت" (WGIG)<sup>23</sup> تقريرها النهائي بعد، غير أن النصّ المحدّد التالي تمّ التوافق عليه بالنسبة إلى الهدف المعني:

<sup>23</sup> <http://www.wgig.org>

14	الأخذ في الحسبان "مبادئ جيند" التي جرى تبنيها في المرحلة الأولى من القمة العالمية، وتحديدًا تلك المتعلقة بتعددية أطراف حاكمية "الإنترنت" والمبادرات الجارية وشفافيتها وديمقراطيتها.
حاكمية "الإنترنت"	
1.14	تشجيع الحوارات الإقليمية وتبادل التعاون والخبرات الوطنية في حاكمية "الإنترنت"، والتدريب في موارد إدارة "الإنترنت" (أسماء المواضيع domain names، وأرقام الهويات IP numbers والبروتوكولات protocols)؛ وتكاليف التوصيلات الدولية والأمن السبراني (cyber-security) والقمامة (spam) والمظاهر المؤسسية والتكنولوجية ذات الصلة.
2.14	المشاركة بإيجابية ونشاط في مهام مجموعة الأمم المتحدة العاملة على حاكمية "الإنترنت" كونها موجودة.

كان اقتراح مجموعة العمل هذه المقدم إلى أعضاء جلسة الافتتاح، باختصار، أن عليهم تشجيع تبادل وجهات النظر والتعاون الإقليمي في التجارب والخبرات المتصلة بهذه المسألة والمشاركة بنشاط في مهمات مجموعة الأمم المتحدة العاملة على موضوع حاكمية "الإنترنت" طالما أنها موجودة، ضمن إطار عمل المبادئ كتعددية الأطراف والشفافية والديمقراطية في ما يتعلق بحاكمية "الإنترنت". كما أنهم يشددون على أهمية استمرار النقاش بعد المرحلة الثانية من "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" التي يُتوقع انعقادها في تونس<sup>24</sup>.

ويمكن إلى حد ما تفسير الإعلان الصادر عن مؤتمر "ريو" باعتباره تأجيلاً لقرارات محددة.

أما في ما يتعلق بتمويل تقليص التقسمة الرقمية فقد اقترح توسيع وتعديلات<sup>25</sup> لفهم أن ما أدرج في مسودة الوثيقة كان مبهماً وغير كافٍ. وقد اقترحت المواد التالية وقد أُدمجت بعد بعض التعديلات<sup>26</sup>.

23	1.23 إنشاء مجموعة عمل تضم أعضاء من المنظمات العامة والخاصة وتحت الإقليمية والإقليمية والدولية لتقويم الحاجات الوطنية والإقليمية لتكوير تنمية "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".
التمويل	
2.23	اقتراح مبادرات لأمتلة (optimizing) استخدام الموارد والأدوات المالية، وإذا كان من الضروري اقتراح موارد وأدوات جديدة بما يرمي إلى تعبئة المزيد من الموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار وكالات التعاون والتمويل تحت-الإقليمية والإقليمية والدولية والخصائص المميزة لكل بلد.

ويُنسَم هذا النقاش بالأهمية البالغة بالنسبة إلى بلدان أميركا اللاتينية والكاريبي، وهو إلى ذلك بند رئيسي من بنود مناقشات "القمة العالمية لمجتمع المعلومات".

### التنفيذ والمتابعة

انخرطت عدة هيئات ذات ميادين عمل إقليمية في العملية - "المفوضية الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبي" و "اليونسكو" ومنظمات أخرى- وهذا أحد المظاهر الرئيسية التي لم يُنوصَل إلى التوافق عليها في "التزام ريو" في ما يتعلق بالمساحات المؤسسية لعمل مشترك على وجهة نظر أميركية لاتينية ومتابعتها والتقدم بمناقشة هذه المسألة في المفاوضات اللاحقة، كالاتجاهات التحضيرية التي ستسبق "مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات".

### مشاركة المجتمع المدني

شاركت منظمات المجتمع المدني في المؤتمر الذي عُقد في "ريو دي جينيرو" بوصفها أطرافاً مراقبة، حيث سُمح لهم بحضور جلساته الافتتاحية والختامية، فضلاً عن المشاركة في فعاليات موازية، على الرغم من عدم تمكّنها شهود المناقشات. وقد شاركت منظمات المجتمع المدني المدعوة تلك في مناسبتين حدثتا خلال جلسة الافتتاح يومي 8 و 10 حزيران (يونيو) 2005. وفي المناسبة الأخيرة عبّر المجتمع

<sup>24</sup> أنظر ملحق خطة العمل، الهدفين 1.14 و 2.14 والبند 27 من الإعلان.

<sup>25</sup> قدّمها وفد أوروغواي.

<sup>26</sup> أنظر الملحق، الهدف 23 من خطة العمل.

المدني عن عدم موافقته على حقيقة أنه في اجتماع "ريو دي جينيرو" "لم تُحترم آليات المشاركة وقواعد التدابير التي وُضعت ضمن إطار عمل القمة العالمية ومجتمع المعلومات، الأمر الذي حال دون مشاركة وفود من المجتمع المدني في المناقشات واجتماعات العمل، فضلاً عن الوصول المناسب إلى الوثائق الموضوعية قيد النقاش"<sup>27</sup>.

### تنسيق النقاش

تثير وجهات النظر المختلفة التي سبق وصفها أسئلة ونقطة نقاشية ترمي إلى تنمية الاستراتيجيات الأميركية اللاتينية حيال مجتمع المعلومات والمعرفة. وتوسلاً للمنهج، نورد في ما يلي قائمة بالمسائل التي اقترحت في بعض المناقشات والمناظرات الإقليمية، والتي ينبغي دراستها بمزيد من الشمول:

المسائل	موضوعات المناقشات	أسئلة عامة
ملكية المعرفة	القواعد التي تحكم نظم الملكية الفكرية، وتحديد البراءات وحقوق النشر. كيفية تشجيع هذه النظم خصخصة المعرفة التي تظل في أيدي الشركات الكبيرة؛ نشر معرفة المجتمعات اللاتينية الأميركية المحلية والثقافية والأصلية والقائمة على الهوية واستخدامها.	من ذا الذي يملك، في النهاية، ملكية أميركا اللاتينية الرقمية، الثقافية والبيولوجية. أي البراءات ونظام حقوق النشر الأكثر ملاءمة لواقع المنطقة؟ هل ينبغي اعتبار المعرفة سلعة عامة؟
إنتاج التكنولوجيا	إمكانات أميركا اللاتينية أن تصبح مقتحمة عالمياً بوصفها منتجاً للتكنولوجيا في وجه الفكرة المعارضة القائلة بكون هذه المساحات من غير الممكن ريادةتها.	هل هناك إمكانيات لإنشاء استراتيجيات لإنتاج التكنولوجيا؟ هل المساحة الأميركية اللاتينية ضمن السوق العالمية محدودة بمنتج المواد الخام؟
الهوية والثقافة الرقمية	إبداع مضامين ثقافية ومنتجات باستخدام الوسائط المتعددة والتكنولوجيات الجديدة المتقاربة؛ الحاجة إلى معلومات أميركية لاتينية، وترقيم التراث التاريخي والثقافي، والدعم الرقمي للذاكرة الجماعية. تقوية الهويات والشخصيات الأميركية اللاتينية.	أي الأولويات يجب أن تُجرى وكيف؟ من هم ذوو المصلحة في بناء وتمثيل المعلومات العامة وترقيمها وصنعها. من ذا الذي سيستفيد من الأسواق والمجتمعات المحلية؟
البرمجيات (الحرّة بإزاء المملوكة)	هذا نقاش يجري على المستوى الدولي. في حالة أميركا اللاتينية يوجد صناعة برمجيات أولية وخدمة حاسوبية تدافع عن البرمجيات المملوكة. من ناحية أخرى أمكن التوصل إلى توافق في ما يتعلق بأفضليات البرمجيات الحرّة في ما يتصل بالتكاليف ودمقرطة المظاهر.	كي يكون في الإمكان تقوية الصناعة المحلية، فهل من المربح للدولة أن تشتري من الصناعة المحلية؟ وهل ستقوّي الصناعة المحلية بواسطة التوسيع المعمّم للبرمجيات الحرّة بالنسبة إلى كل المجالات، ولكن قبل كل شيء التعليم، بما يمكن بالتالي البيئات في ما يعني الابتكار والتعليم؟
بناء القدرات	تدريب المهنيين المحترفين والسكان بوجه عام، شروط البنية التحتية والمدى الذي سيؤمّم فيه التعليم والإنتاج العلمي	أي الأبعاد والمسائل ينبغي أن يُطى الألفية عند الكلام على التدريب وفق الوقائع المحلية والإقليمية؟
دور السوق	جدوى الابتكارات التكنولوجية لا تؤخذ في الحسبان عند التعامل مع الدعم المالي والتنظيم والقانونية والتشجيع والسياسات والقروض التي ينبغي أن توفرها الدولة. إن المعوقات التي تواجهها البلدان في هذا الصدد واضحة - أولويات توزيع الموازنة يجب أيضاً أن يُعاد اعتبارها. وأيضاً، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن معظم شركات الاتصالات (telecomm.) في المنطقة خُصّصت، وهي تشكل أصحاب شأن معينين رئيسيين.	ما هو الدور الذي تضطلع به السوق؟ ما هي إمكانيات السياسات العامة؟ أي درجة استقلالية في ما يعني عمليات توليد البنية التحتية وتنفيذها التالي؟ ما هو إطار العمل التنظيمي-القانوني؟
وصول (نفاذ) المجتمع	تشكل المراكز والمراكز البعيدة عناصر مهمة في ما يعني الإبداع والتشجيع ونفاذية التكنولوجيا إلى	هل يتوجّب على المراكز المجتمعية (community) تقديم دعم

<sup>27</sup> مشاركة منظمات المجتمع المدني، 10 حزيران (يونيو) 2005، "ريو دي جينيرو":

(<http://www.choike.org/nuevo/informes/2968.html>)

<p>تكنولوجي؟ هل ينبغي على المراكز البعيدة إعطاء أي مشروعات أو أهداف اجتماعية وثقافية؟</p>	<p>أضيق المجتمعات للاستخدام الاجتماعي. بيد أن استخدامتها ينبغي أن تُحلل: إغلاقها عندما لا تقدم الأدوات لحل مشاكل الناس، انعدام جدواها عندما لا يكون هناك دعم تقني و/أو مالي، إلخ...</p>	
---	---	--

## 5. استنتاجات عامة وتضمينات للسياسات

تشتمل تعريفات "مجتمع المعلومات والمعرفة" المختلفة نقاشاً يطاول عمق التغيرات المختبرة ووثاقتها، كما تتضمن في الوقت نفسه تنوع تصورات حول هذا "المجتمع". وترمي بعض جهات النظر إلى تعريف التحوّلات الاجتماعية الجارية بسرعة وتحديداتها. وثمة بعض التعريفات التي تحمل دلالات إضافية للقيمة، إذ تسميه مجتمعاً برسم التحقيق. أما الاستراتيجيات فهي أيضاً متنوّعة، وتتراوح بين تغييرات علاقات النُفوذ محلية كانت أم عالمية. وبين السياسات الرامية إلى بلوغ مراحل سبق لمجتمعات أخرى أن حققتها.

وفق تحليل الدليل التجريبي/الاختباري الذي سُقناه في الفصول السابقة، يمكننا استنتاج الخلاصات التالية. فالأسئلة التي تنيرها نتصل بتعبير "مجتمع المعلومات والمعرفة" في منطقة أميركا اللاتينية. وقد كان أحد المرامي تحديد المقاربات انطلاقاً من النقاشات التحضيرية الأخيرة نحو "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" وارتباطات هذه النقاشات بالسياسات.

فقد بيّنت الأوراق المناقشة المفاوضات التي تتضمن أن ثمة تنوعاً في المسائل والمقاربات ضمنها في ما يتعلق بتصوّرات مختلفة أو متعارضة حيال "مجتمع المعلومات والمعرفة". وقد ركّز التحليل على إبراز هذه الاختلافات والفروق وتأويلها، والاستنتاجات التي نوردها هنا تتعلق بذلك.

بحسب التغيرات المُختبرة ضمن "مجتمع المعلومات والمعرفة" يعبر هذا الأخير عن نفسه في البيئات الإنتاجية والمالية وتنظيم العمل، وفي الحكومات وفي سياق المُخالطية (sociability) والمنظمات الاجتماعية. ففي الأوراق الصادرة عن اجتماع "كيتو" ومؤتمر "ريو دي جينيرو" الوزاري تبرز المظاهر المرتبطة بالمجالين المالي والإنتاجي، ولكن التوكيد، في هذه الحالات، يتركز على أن أثر إدخال "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" كأدوات بادٍ فيها.

ويُرى إلى السياسات الحكومية بوصفها أهم وسيلة لتحقيق الأهداف، التي تتناغم ونوع الاجتماع والأوراق، كونها التزامات وتعهّدات حكومية. بيد أنه ثمة أصحاب شأن معينون يجب الإقرار بوجودهم. كما ذُكرت ممارسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي في بعض الأهداف الموضوعية لخطة العمل "eLac 2007". ولكن، ما تزال بعض المراجع تحمل صفة العمومية، وليس هناك وجهة نظر واضحة في ما يتعلق بالقطاع الخاص أو قطاع الأعمال يمكن الرجوع إليها، بل هي تختص بهدف خاص يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما لا تظهر الجامعات والقطاع الأكاديمي مضطلة بالدور الرائد الذي ينبغي أن تضطلع به، خصوصاً إذا اعتبرناها منتج العلم والتكنولوجيات الرئيسي. كما لا يُعطى الابتكار ولا العلم والتكنولوجيا مكانة مهمة في النصوص المقررة، الأمر الذي لا يبدو متناغماً مع الأهمية الكبرى التي يُفترض أنها تكتسبها ضمن "مجتمع المعلومات والمعرفة". ويمثّل هذا الغياب خطراً كبيراً، حيث إن التوصيات ترمي بصورة رئيسية وانسجام إلى توليد حلقة متينة متماسكة بين كل من العلم والتكنولوجيا والبيئة الإنتاجية واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنظيمها.

هذا، ويسود تصوّر قائم على التكنولوجيا في العديد من الأهداف الموضوعية. فالتكنولوجيات تُدخل بمعزل بعضها عن بعض، وبحيث تشكّل كل واحدة منها نهاية في حدّ ذاتها، وبما يظهرها بصورة غير مباشرة وكأنها حلٌّ لمشكلات اجتماعية وليس بوصفها عمليات تنظيمية ومؤسسية مشتركة. ومن الواضح أن تضمّن التكنولوجيات المقترح يمكن أن يرمي إلى حدوث تغيير في النموذج التنظيمي -كإجراءات وتدابير الحكومة الإلكترونية e-government مثلاً- ولكن التضمّن المقصود لن يحمل أي تغييرات أساسية أو تجاورية.

وأيضاً، لا تُقدّم التكنولوجيات باعتبارها وسيلة مباشرة للدمقرطة، أي أشكال التنظيم الاجتماعي الجديدة ومشارك المواطنين. ويمكن أن يكون لهذه الإغفالات أو الإسقاطات تضمينات قوية على التغيرات التي

يُسعى إليها من خلال السياسات، ويمكن بالتالي أن تسبّب فشلها، نظراً لغياب التزام السكان وتعهدهم وعدم قدرتهم على إحداث التغييرات في ما يتعلق بالاستثمارات والفرص.

وبالنسبة إلى وجهة النظر القائلة بدور تقوم به الدولة، يمكن ترميز المقترحات المقدمّة. فلكي تُفسّر المقاربات الموجودة، يمكننا أن تخيل سلماً توضع عليه الأهداف. فعلى أحد طرفيه توجد وجهة النظر تتعامل مع السياسة كتعويض عن تدفقات السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم قدرتها على الاتصال بمجمل السكان نظراً لتدني فعالية الكلفة. عندئذٍ اقترح توسيع دور الدولة في ما يتعلق بتوفير الاتصالية وتسهيل الوصول إلى السكان الأكثر تأثراً بالتقسمة الرقمية، بمدّهم بالاتصال بـ "الإنترنت" على سبيل المثال. وفي طرف السلم الآخر سنعتز على تدخل سياسة الدولة الرامية إلى توليد المعرفة والمضمون المحلي، باستخدام مراكز المجتمع متعددة الوسائط للتضمّن الاجتماعي -كإيجاد فرص العمل والمواطنة، إلخ...- وتشجيع الهوية المحلية وترويجها ضمن الشبكة العالمية.

أما في ما يتعلق بالمظاهر الاقتصادية، ففي الطرف الأول سنجد تشجيع الاستثمار في الأجنبي في التكنولوجيا -بتقديم البنية التحتية التكنولوجية وبناء القدرات الأساسي، بما يُعزّز تالياً، مثلاً، جاذبية البلد ضمن السوق العالمية. وفي الطرف الآخر من السلم نجد تغيراً في البنى الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية، وربما بتشجيع الصناعة المحلية لمنتجات ذات قيمة مضافة تتصل بالمعرفة، وتشجيع العلاقة بين الصناعة وبين منتجي المضمون المحلي، تعزيزاً للابتكار وتوليد الموارد لتمويله.

وبالأخذ في عين الاعتبار الاختلافات الموجودة في أميركا اللاتينية وأهمية التعليم في مجتمع المعلومات والمعرفة، تجدر ملاحظة غياب هذا البند في الأوراق. فالمعرفة (بمعنى اللامية Literacy) وتركيباتها مع التكنولوجيات الجديدة، وكذلك التحدّي البيداغوجي (التربوي pedagogic) والتعليمي (didactic) ليسا مشمولين؛ وكذلك على سبيل المثال الاستثمار الموازاتي في القطاع وتنمية مضمون ملانم في هذا المجال باستخدام الميزات التفضيلية التي تقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

كما أنّ بناء القدرات يرتبط أيضاً بتدريب الأشخاص في المجالات والمواضيع المعنية الضرورية لتنمية "مجتمع المعلومات والمعرفة" والانضمام إليه. فتضميناته وتحدياته بإزاء توجيهات مناهج التعليم الأساسي والثانوي والعالي لا يرد ذكرها في أهداف أيّ من الأوراق. وكما بيّن "ميركادو" (Mercado, 2005) فإن العارض (symptom) الواضح الذي يتسم به هذا النقص هو تكاثر إدارة البرامج وتسويقها في الجامعات الأميركية اللاتينية. فالأولوية تُعطى لتدريب المحترفين لإدارة الشركات الأجنبية والتكنولوجيا المستوردة وتوليها، وليس لتدريب المحترفين القادرين على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، أو إدارة العمليات المحلية بغية تميمتها.

إنّ أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النموذج التكنولوجي، وبالتالي في الطريقة التي يتطور بها مجتمع المعلومات والمعرفة، هي أمر لا نزاع فيه. ومن تبسيطات هذا التحقّق فهم أنّ تجسيد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كل البيئات -الاجتماعية والاقتصادية- يُنتج التنمية. ولا يبرز هذا التصوّر من الأوراق المحلّلة فحسب، بل أيضاً من المشروعات والبرامج المنقّدة، وهناك بضعة تقويمات لهذه الأخيرة. ومع ذلك، فإنّ بعض التجارب تبُلغ عن فشل مرده إلى المقاربة الاختزالية حيال العامل التكنولوجي عندما لا يكون مترافقاً مع أنشطة تشجّع بناء القدرات (التحوّلات التعليمية والتنظيمية والمؤسسية). وبعض أهداف "eLAC" تعاني التحوّلات والتعدّيات، وقد استُكمل إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بتدريب العناصر وبالمرامي والغايات الاجتماعية أو الثقافية أو التنموية. وهذا يقلص تأثير "الاستهلاكية" ("consumerism") التي للاتصالية (connectivity) البحتة أو "التعصّر" ("modernization").

وبهذا المعنى تجدر الإشارة إلى أهمية تحليل "أجندات الاتصالية" واتصالها بأولويات التنمية في كل بلد و/أو منظمة في موضع التساؤل. إنّ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عبارة عن أداة لتحوّلات مركّبة، معقّدة، عميقة. وحقيقي أيضاً أنّ هذه التكنولوجيات تشجّع، ما إن تُدمج وتُجسّد، الظاهرات

والديناميات الأصلية بذاتها وتحديثها؛ كالتغيرات الحادثة في البنى التنظيمية وزيادة المعاني والاستخدام النهائي للمعلومات وتدققها، وأشكال المُخَالِطِيَّة (sociability) الجديدة وغير ذلك. على أنه إذا كانت هذه المرامي الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية ليست مشمولة في توليد السياسة منذ البداية، فثمّة خطر من أن إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سيولد فقط مستهلكين ولن يولد عمليات تنموية.

ينبغي أن تكون الخطوات الآيلة إلى البنية التحتية التكنولوجية وثيقة الارتباط بأولويات سياسة التنمية، التي ينبغي بدورها أن تترافق مع سياسات تتعلق بإنتاج المضمون، وتشجّع إنتاج المعلومات المعالجة والتحليل الحاسمين الانتقائيين، وتهدف إلى الموافقة على ضروريات السكان، وتؤمّن الحلول لأكثر مشكلات المنظمات الإنتاجية والتعليمية والاجتماعية ضغطاً. وعلى الأولويات السياسية-الاجتماعية والتكنولوجية أن تُنظّم على نحو مشترك وتُعرض للمراجعات المستمرة، حيث إنّها تسبّب تحوُّلات دائمة مستمرة، ويصعبُ في بعض الأحيان توقُّعها.

وإذن، ينبغي عندئذٍ أخذ مظهر هذه السياسات المؤسسي بعين الاعتبار، حيث بلغت (السياسات) بُنى الدولة الهرميّة على نحو أفقي، وهي بالتالي متّصلة بالقطاعات كلها. وعليها كلها أن تُلزم نفسها لالتحوُّلات الضرورية وأن تُنسّق بطريقة كفؤة وتعدُّدية من وجهة نظر مؤسسية. وفي الوقت نفسه، على هذه السياسات أن تكون قادرة ومُمكنة لإدارة التنسيق المقصود وقيادة العملية. كما ينبغي على النظام التعليمي، والبيئات لتعيين السياسة الصناعية والاقتصادية، وإدارة البنى التحتية الضرورية، والجامعات ومراكز البحوث، إلخ.، كلها أن تُنسّق من خلال عمل متعاون متلائم.

وفي معرض وضع العديد من الشعوب والدول الأميركية اللاتينية -حيث قد لا تكون حتّى الطاقة الكهربائية متوفرة- فمن المهم كذلك تنسيق أجنداث الأعمال والعمليات الحكومية المتنوعة كي يتسنى تنفيذ العمليات المتكاملة المتقاربة. وإنّ الجمع بين المؤسسة الخاصة وبين الأولويات التنموية التي تطرحها الحكومة يجب أن يصبح نقطة تنسيق في هذا الموضوع. إنّ هذه الصعوبات التي يواجهها رجال الأعمال المحليون لتنفيذ هذه العملية يجب أن تُعالج، حيث إنّ انعدام روح الابتكار وغياب رأس المال المخاطر والاستثمار في البحث والتنمية، إنما هو حيلولة وعائق جدي بالنسبة إلى أميركا اللاتينية. وقد تصدّى لهذه المسألة بعض الأهداف المضمّنة في خطة العمل الإقليمية في ما يتعلق خاصة بحالة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

## التوصيات

إنَّ أكثر السياسات والاستراتيجيات ملائمةً لأميركا اللاتينية في مجتمع المعلومات والمعرفة تهدف إلى تشجيع التغيير وتعزيز التنمية، بإدخال نموذج اجتماعي وإنتاجي جديد وبخلق الظروف والشروط لبناء قدرات مستدامة متنامية بذاتها في كل مجالات المجتمع.

وهكذا، فإنَّ تنفيذ السياسات موجَّهٌ نحو الاستفادة من فرص تعزيز التقدم التكنولوجي، مضافاً إلى تحسين مستوى معيشة المجتمعات الأميركية اللاتينية وجودة حياتها ودمقرطتها. وهذا مظهران لأهداف التنمية الرئيسية.

في ما يلي أدناه بعض الاقتراحات في هذا الصدد:

- القبول بوثاق الصلة بالسياسات الحكومية. على الدولة أن تضطلع بدور وثيق الصلة لجهة وضع الخطوط العامة والتوجيهات والسياق القانوني ومساحات التفاوض الرامية إلى تحقيق الأهداف وتعميمها على التنمية الاجتماعية. وإنَّ طابع هذه السياسات المؤسَّسي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، أي أن تكون قابلة للتطبيق عبر بنية الدولة الهرميَّة، وبالتالي أن تخترق كل القطاعات.
- استهداف الالتزام والتنسيق مع مختلف أصحاب الشأن المعنيين الاجتماعيين على اختلافهم بطريقة فعالة وتعدُّدية من وجهة نظر مؤسَّسية وفي الوقت نفسه امتلاك القدرات والطاقت الضرورية للقيام بمثل هذين التنسيق والعملية. ينبغي على كلِّ من النظام التعليمي والبنية التحتية التكنولوجية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والوزارات المعنية أن تتسَّق مع بعضها في سياق عمل تعاوني متلائم.
- ينبغي أن تشكل الشركات الخاصة وتمفصلها على الأولويات التنموية التي تضعها الحكومات نقاطاً لتنسيق السياسات. فتعاون هذه السياسات مع منتجي المعرفة والمعلومات على المستوى المحلي يجب أن يكون موضع تشجيع بغية تعزيز حلقة متينة بين العلم والتكنولوجيا والقطاع الإنتاجي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية التدريب الأساسي على تمثُّل التكنولوجيات واستخدامها في مختلف المجالات الاجتماعية والإنتاجية والثقافية وتقوية كل ذلك، بغية تحقيق الأهداف وفقاً لأولويات كل شعب بما يرمي إلى حلِّ أكثر مشكلات المجتمعات ضغطاً. ويجب أن تُمفصل الأولويات السياسية-الاجتماعية والتكنولوجية وتُعرض على مراجعة ثابتة كونها تنتج دائماً تحولات دينامية مستمرة بحيث يصعب أحياناً توقُّعها واللاحاق بها.
- في صدد وضع العديد من بلدان المنطقة، حيث يوجد عدد كبير من السكان لا يملكون وصولاً إلى شبكات الطاقة الكهربائية، من المهم أيضاً تنسيق أجنداث الأعمال والحكومات بغية تنفيذ عمليات تكاملية تقاربية في ما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيات الأساسية.
- توفير الموارد والدعم للمؤسسات التعليمية والمبدعة للمعرفة والجامعات ومراكز البحوث، إلخ... الأخذ بعين الاعتبار معرفة المهارات الضرورية وتمفصلاتها مع التكنولوجيات الجديدة والتحدُّيات البيداغوجية والتعليمية، وذلك باستخدام أصول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الوسائط التقليدية. تشجيع تدريب السكان على المسائل والمجالات ذات الأولوية الأولى للتنمية والتضمُّن في "مجتمع المعلومات والمعرفة" واعتبار تضميناته وتأثيراته في اقتراح توجُّهات المناهج الدراسية لمختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالِي، بما يرمي إلى إعطاء الأولوية لتدريب المحترفين القادرين على خلق المعرفة وإبداع التكنولوجيا وإدارة العمليات المحلية لتنميتهم.

- تنفيذ السياسات والبرامج الآيلة إلى تشجيع الابتكار وتنمية العلم والتكنولوجيا بمشاركة مختلف أصحاب الشأن المعنيين، وبما يؤدي إلى عملية وضع أسس شبكة اجتماعية للابتكار والتنمية.
- تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيعه، باعتبار هذه الأخيرة أدوات للتواصل الاجتماعي والتنمية المنتجة وتحسين عمليات العمل والمشاركة الحكومية الإدارية والاجتماعية، من بين مجالات أخرى، بما يحول دون أن تصبح التكنولوجيات المذكورة نهاية الأمور في حد ذاتها ولربط إدخالها إلى العمليات التدريبية وأهداف التنمية الاجتماعية الواضحة.
- تعزيز إنتاج المعرفة والمضمون المحلي بهدف خلق صناعة محلية، فضلاً عن تشجيع الثقافة الأميركية اللاتينية، وبما يقوي بالتالي الهوية المحلية ضمن إطار عمل عالمي.
- متابعة السياسات الرامية إلى التضمّن الاجتماعي بالاستفادة من مزايا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التفضيلية. على سبيل المثال، إنشاء مراكز مجتمع للوسائط المتعددة واستخدامها، لا للاستهلاك أو بغرض الاتصال، بل للعمال والمواطنين.

إنّ العمل البحثي الذي أُجريَ يقدم بعض المفاتيح حيال الآراء والمسارات التي ينبغي سلوكها لربط مجتمع المعلومات والمعرفة بتنمية بلدان أميركا اللاتينية والكاريبية. ولوجهة النظر التي يأخذها هذا المجتمع في اعتباره تضمينات مباشرة على الإجراءات والأعمال التي ينبغي على أصحاب الشأن المعنيين المنخرطين القيام بها، وهم القطاع السياسي والحكومات والمؤسسات الدولية والمواطنون وأرجال الأعمال، إلخ... ولكون المجتمعات الأميركية اللاتينية مجتمعات طرفية في ما يتعلق بمجتمع المعلومات والمعرفة، ينبغي عليها أن تبني وجهة نظرها ورؤيتها الخاصتين.

والشيء المهم هو رفض وجهات النظر المؤيدة للتكنولوجيا واتخاذ الخطوات الرامية إلى خلق قدرات جديدة وتقوية القدرات الموجودة أصلاً. وينبغي أن تُنقذ هذه الإجراءات على كل المستويات، المحلية والوطنية وتحت-الإقليمية والإقليمية والعالمية، باعتبارها إطاراً للعمل. ولعلّ الفكرة هي في شمول عمل مختلف أصحاب الشأن المعنيين وتنسيقه ضمن عملية تنموية متنامية في حد ذاتها؛ وإلا فإنّ الاتجاهات الراهنة ستواصل تمكّنها، ولن تؤدي إلا إلى تردّي أوضاع المجتمعات الأميركية اللاتينية الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية والثقافية.

- Aibar, E. 2002 *Fatalismo y tecnología: ¿es autónomo el desarrollo tecnológico?*  
[http://www.uoc.edu/web/esp/art/uoc/0107016/aibar\\_imp.html](http://www.uoc.edu/web/esp/art/uoc/0107016/aibar_imp.html)
- ALADI 2003. *La brecha digital y sus repercusiones en los miembros de ALADI* Secretaría general de ALADI.
- Alburquerque F., C. de Mattos and R. Jordán (editors) 1990 *Revolución Tecnológica y Reestructuración productiva: impactos y desafíos territoriales*, GEL, Buenos Aires.
- Arocena, R. and J. Sutz 2003 *Subdesarrollo e Innovación. Navegando contra el viento* Cambridge University Press / OEI, Madrid.
- Bauman, Z. 1998 *La Globalización. Consecuencias Humanas*. Fondo de Cultura Económica. Buenos Aires.
- Beck, U. 1998 *¿Qué es la Globalización?* Paidós. Barcelona.
- Brugué, Q.; R. Gomà and J. Subirats. "Gobierno y Territorio: del Estado a las redes". In: Subirats, J. (Coord.) 2002 *Redes, territorios y gobierno. Nuevas respuestas locales a los retos de la globalización*. UIMP, Barcelona.
- Burch, S. 2005 *Sociedad de la información y Sociedad del CONOCIMIENTO*. ALAI
- Calderón, F. (Coord.) 2003 *¿Es sostenible la globalización en América Latina? Debates con Manuel Castells. Volumen II Nación y Cultura. América Latina en la Era de la Información*. FCE/UNDP. Chile.
- Carnoy, M. 2001 *Nuevas Tecnologías y mercados laborales*. Alianza Editorial, Madrid.
- Castells, M. 2000 *La era de la información. Economía, Sociedad Cultura. Vol. I La sociedad red*. Alianza Editorial, Barcelona.
- Castells, M. and P. Himanen 2002 *El Estado de Bienestar y la Sociedad de la Información. El modelo finlandés*. Alianza Editorial. Madrid.
- ECLAC 1995 *Imágenes sociales de la Modernización y la transformación tecnológica*. ECLAC, Santiago de Chile.
- Corona, L. and Javier J. 2005 "Enfoques y características de la sociedad del conocimiento. Evolución y perspectivas para Méjico." In: Sánchez Daza, G. (Coord.) 2005 *Innovación en la Sociedad del Conocimiento*. Benemérita Universidad Autónoma de Puebla. Mexico.
- Ianni, O. 1996 *Teorías de la Globalización*. Ed. Siglo XXI.
- Kasvio, A. 2001 *Information Society as a theoretical research programme. Methodological starting points for concrete analysis*.  
<http://www.info.uta.fi/winsoc/engl/lect/theory.htm>

Katzman, R. (Coord.) 1999 *Activos y Estructura de oportunidades. Estudios sobre las raíces de la vulnerabilidad social en Uruguay*. UNDP / ECLAC. Montevideo.

Machinea, José Luis “*La oportunidad para la promoción de eLAC 2007 y el Diálogo Político y Regulatorio de @lis*. Presentation at the 3rd Latin American Caribbean – European Union Ministerial Forum on the Information Society. November 2004.

Mercado, A. 2005 *La estructura Productiva de América Latina: ¿Convergencia hacia la sociedad del conocimiento?*. Revista Venezolana de Economía y Ciencias Sociales, Vol. 11 n°1, (Jan – Apr 2005) Caracas.

Merino, L. and Raya E. 2004 *Indicadores de exclusión social en la sociedad del conocimiento*. Paper presented at the Congress on the Knowledge Society.

Norris, P. 2001 *Digital Divide? Civic engagement, information poverty & the Internet in democratic societies*. New York. Cambridge University Press.

UNDP 2001 *Human Development Report 2001. Making new technologies work for human development*, Washington D.C.

UNDP 2005 *Desarrollo Humano en Uruguay. 2005. Uruguay hacia una estrategia de desarrollo basada en conocimiento*. UNDP Montevideo.

Tedesco, J. C. 2000 *Educación en la Sociedad del Conocimiento* Fondo de Cultura Económica, Mexico.

Veiga, D. and A. Rivoir 2004 *Desigualdades sociales en el Uruguay. Desafíos para las políticas de Desarrollo*. Departamento de Sociología, Facultad de Ciencias Sociales, Universidad de la República. Montevideo.

World Bank Group 2000 *The networking revolution. Opportunities and Challenges for Developing Countries*. InfoDev Working Paper. June.

## I الملحق

### الوثائق السابقة التي روجعت:

- Declaration of Florianopolis, Santa Catarina, Brazil, June 2000.  
<http://www.eclac.cl/publicaciones/SecretariaEjecutiva/3/lcl1383/florianopolis.htm>
- Itacuruçá Declaration, Latin America and the Caribbean's Recommendations to UNESCO's III International Congress on Cyberspace's Ethical, Legal and Societal Challenges, October 2000.  
[http://webworld.unesco.org/infoethics2000/documents/rec\\_latin\\_sp.rtf](http://webworld.unesco.org/infoethics2000/documents/rec_latin_sp.rtf)
- Rio de Janeiro Declaration, Information and Communication Technologies for Development, June 2001.  
[http://www.socinfo.org.br/documentos/ict/rj\\_dec\\_spa.htm](http://www.socinfo.org.br/documentos/ict/rj_dec_spa.htm)
- Tegucigalpa Consensus, Consultation Meeting "Challenges and Opportunities of the Information Society" (Central America, Mexico, Cuba and Dominican Republic) UNESCO/ITU, October 2002.  
<http://infolac.ucol.mx/observatorio/wsis/reunion-consulta.html>
- Declaration of Quito on the role of Universities in the Information Society, February 2003, UNESCO (ORCILAC and IESALC).  
[http://www.riocmsi.gov.br/english/cmsi/documentation/Declaracion\\_Quito.pdf](http://www.riocmsi.gov.br/english/cmsi/documentation/Declaracion_Quito.pdf)
- Bavaro Declaration, January 2003.  
[http://www.itu.int/dms\\_pub/itu-s/md/03/wsispc2/doc/S03-WSISPC2-DOC-0007!!MSW-S.doc](http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsispc2/doc/S03-WSISPC2-DOC-0007!!MSW-S.doc)
- Final Report. WSIS Thematic Meeting. "Economic and Social Implications of ICT" Antigua Guatemala, January 2005.